|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الأمم المتحدة | HRI/CORE/NOR/2017 |
|  | **الصكوك الدولية لحقوق الإنسان** | Distr.: General  17 November 2017  Arabic  Original: English |

وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

النرويج[[1]](#footnote-1)\*

[13 تشرين الأول/أكتوبر 2017]

المحتويات

الصفحة

[أولاً - معلومات عامة عن الدولة المقدمة للتقرير 4](#_Toc505158233)

[ألف - الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة 4](#_Toc505158234)

[باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة 25](#_Toc505158235)

[ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها 32](#_Toc505158236)

[ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان 32](#_Toc505158237)

[باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني 41](#_Toc505158238)

[جيم - إطار تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني 44](#_Toc505158239)

[دال - عملية إعداد التقارير على المستوى الوطني 52](#_Toc505158240)

[ثالثاً - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسُبل الانتصاف الفعالة 54](#_Toc505158241)

[ألف - الإطار القانوني 54](#_Toc505158242)

[باء - الإطار المؤسسي وسبل الانتصاف الفعالة 56](#_Toc505158243)

[جيم - المساواة بين الجنسين والجماعات الضعيفة المحددة 57](#_Toc505158244)

[دال - التدابير العامة المعتمدة للحد من التباينات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية 63](#_Toc505158245)

مواقع شبكية مفيدة

Equality and anti-discrimination ombudsman

European Wergeland Centre

Government

Norwegian National Human Rights Institution

Ombudsman for Children

Parliament (Stortinget) Parliamentary Ombudsman for Public Administration

Parliamentary Ombudsman for the Norwegian Armed Forces

Statistics Norway

Supreme Court of Norway

تشريعات([[2]](#footnote-2))

The Norwegian Constitution

Act relating to the Norwegian National Human Rights Institution

Act relating to the Ombudsman for Children Act relating to the Parliamentary Ombudsman for Public Administration

Other Norwegian Laws in English

أولاً- معلومات عامة عن الدولة المقدمة للتقرير

ألف- الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

(أ) الديموغرافيا

1- في 1 كانون الثاني/يناير 2016، بلغ عدد سكان النرويج 985 213 5 نسمة. وبلغ عدد سكان أوسلو، عاصمة البلد وأكبر مدنه، 390 658 نسمة.

| السنة | عدد السكان | معدل النمو السكاني | عدد السكان لكل كم2 |
| --- | --- | --- | --- |
| 2012 | 870 985 4 | 1٫33 | 16 |
| 2013 | 275 051 5 | 1٫31 | 17 |
| 2014 | 056 109 5 | 1٫14 | 17 |
| 2015 | 802 165 5 | 1٫11 | 17 |
| 2016 | 985 213 5 | 0٫93 | 17 |

| السنة | السكان في المناطق الريفية | السكان في المناطق الحضرية |
| --- | --- | --- |
| 2012 | 1 011 611 | 3 957 981 |
| 2013 | 978 344 | 4 050 638 |
| 2014 | 976 827 | 4 114 425 |
| 2015 | 973 812 | 4 172 804 |
| 2016 | 968 576 | 4 229 849 |

2- وفيما يتعلق *بمعدل* *الإعالة*، كان نحو 18 في المائة من السكان دون سن الخامسة عشرة من العمر، في حين كان 17 في المائة تقريباً منهم فوق الخامسة والستين. وبلغت نسبة النساء 49.7 في المائة من السكان ونسبة الرجال 50.3 في المائة.

|  | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| *رجال* | *نساء* | *رجال* | *نساء* | *رجال* | *نساء* | *رجال* | *نساء* | *رجال* | *نساء* |
| المجموع | 871 498 2 | 999 486 2 | 908 535 2 | 367 515 2 | 434 567 2 | 622 541 2 | 824 598 2 | 978 566 2 | 111 625 2 | 874 588 2 |
| أقل من 15٪ | 18٫9 | 18٫1 | 18٫7 | 18٫0 | 18٫6 | 17٫9 | 18٫4 | 17٫7 | 18٫2 | 17٫6 |
| أكبر من 65٪ | 12٫4 | 16٫0 | 12٫8 | 16٫2 | 13٫1 | 16٫5 | 13٫5 | 16٫7 | 13٫8 | 16٫9 |

3- ويبين الجدول أدناه *معدل* *الولادات والوفيات.*

| السنة | معدل الولادات  (الولادات الحية لكل 000 1 نسمة) | معدل الوفيات  (الوفيات لكل 000 1 نسمة) |
| --- | --- | --- |
| 2012 | 12٫1 | 8٫4 |
| 2013 | 11٫7 | 8٫2 |
| 2014 | 11٫5 | 7٫9 |
| 2015 | 11٫4 | 7٫9 |
| 2016 | 11٫3 | 7٫8 |

4- وبلغ *العمر المتوقع* للنساء 84.2 عاماً وللرجال 80.6 عاماً، على النحو المبين في الجدول أدناه.

| السنة | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| العمر | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء |
| صفر | 79٫4 | 83٫4 | 79٫7 | 83٫6 | 80٫0 | 84٫1 | 80٫4 | 84٫2 | 80٫6 | 84٫2 |
| 1 | 78٫6 | 82٫6 | 78٫8 | 82٫8 | 79٫2 | 83٫3 | 79٫6 | 83٫3 | 79٫8 | 83٫3 |
| 2 | 77٫7 | 81٫6 | 77٫9 | 81٫9 | 78٫3 | 82٫3 | 78٫6 | 82٫3 | 78٫8 | 82٫4 |
| 3 | 76٫7 | 80٫6 | 76٫9 | 80٫9 | 77٫3 | 81٫3 | 77٫6 | 81٫4 | 77٫8 | 81٫4 |
| 4 | 75٫7 | 79٫6 | 75٫9 | 79٫9 | 76٫3 | 80٫3 | 76٫6 | 80٫4 | 76٫8 | 80٫4 |

5- وبلغ معدل الخصوبة (الولادات الحية لكل 000 1 امرأة) 1.7.

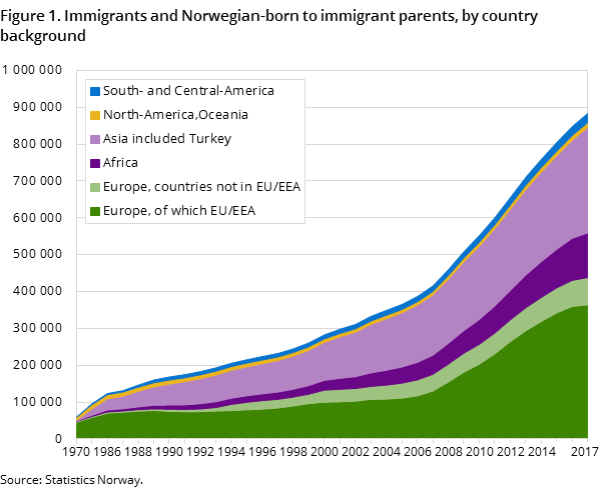
| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| *العمر  (بالسنوات)* | *(الولادات الحية لكل 000 1 امرأة)* | *(الولادات الحية لكل 000 1 امرأة)* | *(الولادات الحية لكل 000 1 امرأة)* | *(الولادات الحية لكل 000 1 امرأة)* | *(الولادات الحية لكل 000 1 امرأة)* |
| 15-19 | 6٫0 | 5٫6 | 5٫0 | 4٫6 | 3٫9 |
| 20-24 | 52٫6 | 48٫4 | 44٫9 | 42٫4 | 39٫5 |
| 25-29 | 117٫8 | 113٫5 | 110٫3 | 109٫7 | 107٫2 |
| 30-34 | 123٫7 | 120٫4 | 120٫5 | 117٫6 | 119٫3 |
| 35-39 | 58٫3 | 56٫8 | 58٫4 | 60٫1 | 59٫2 |
| 40-44 | 10٫6 | 10٫7 | 11٫1 | 11٫1 | 11٫7 |
| 45-49 | 0٫6 | 0٫5 | 0٫7 | 0٫8 | 0٫7 |

6- وبلغ *متوسط حجم الأسرة المعيشية* (عدد الأشخاص) 2.2 في عام 2016. وبلغت نسبة الأطفال الذين يعيشون إما مع والدتهم أو مع والدهم 24 في المائة، ما يمثل زيادة عن نسبة ال‍ 18 في المائة المسجلة في عام 1989. ويتألف 38 في المائة من جميع الأسر المعيشية من شخص واحد.

7- وشعب الصامي هو *الشعب الأصلي* للنرويج. ولا يوجد تسجيل شامل للصاميين. ولذا، من الصعب استخلاص إحصاءات عن الشعب الصامي كمجموعة. إلا أن عدد الصاميين الذين يعيشون في النرويج يقدر بوجه عام بنحو 000 40-000 65. ويُعترف باليهود، والكفينيين/النرويجيين من أصل فنلدي، والروما، وشعب الروماني/التتر، وفنلديي الغابات بوصفهم *أقليات قومية*.

8- وفي بداية عام 2017، *بلغ عدد المقيمين المسجلين في النرويج 000 725 شخص من المهاجرين الوافدين و000 159 شخص من المولودين في النرويج لوالدين مهاجرين*، وهم يمثلون نحو 17 في المائة من السكان النرويجيين. وكان ل‍ 000 438 منهم أصول أوروبية، وتعود أصول 000 286 منهم إلى آسيا، و000 121 منهم إلى أفريقيا، و800 24 منهم إلى أمريكا اللاتينية، و000 13 منهم إلى أمريكا الشمالية وأوقيانيا. وفي عام 2017، وفدت أكبر مجموعات المهاجرين (بما في ذلك أطفالهم) من بولندا وليتوانيا والصومال والسويد. وفي هذه الفقرة، يعرف "المهاجرون الوافدون" بأنهم أشخاص مولودون في الخارج لأبوين مولودين خارج البلد وأربعة أجداد مولودين خارج البلد، ولا يشملون طالبي اللجوء، أي أولئك الذين تقدموا بطلب للحصول على حماية (لجوء) في النرويج والذين لم ينته النظر في طلبهم بعد.

الشكل 1   
**المهاجرون الوافدون والأشخاص المولودون في النرويج لوالدين مهاجرين، حسب بلد/ جهة المنشأ**



*المصدر:* إحصاءات النرويج.

9- وفي عام 2016، بلغ عدد المقيمين من المهاجرين الجدد نحو 000 67 شخص. وكان 88 في المائة من هؤلاء الأشخاص يحملون جنسيات أجنبية. ونقصت الهجرة الصافية (الهجرة إلى البلد مطروحاً منها الهجرة إلى خارج البلد) بين عامي 2015 و2016. ووفدت أكبر مجموعات المهاجرين الجدد في عام 2016 من سوريا (17 في المائة) وبولندا (9 في المائة) وإريتريا (4 في المائة). ووفد ما يقرب من نصف المهاجرين الجدد من الاتحاد الأوروبي. وأكبر المجموعات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كانت من بولندا والسويد والدانمرك. وإضافة إلى ذلك، لم تكن لدى زهاء 3 في المائة من المستخدمين في النرويج إقامة في النرويج. وقد قدمت غالبيتهم من الاتحاد الأوروبي وكان معظمهم من المهاجرين الذين يعملون بآجال قصيرة في البناء والصناعات التحويلية.

10- وفي عام 2016، كان نحو 72 في المائة من السكان النرويجيين يتبعون لكنيسة النرويج. ويتبع 12 في المائة من السكان لطوائف دينية ومذهبية أخرى مشمولة بالإعانة المقدمة من الحكومة.

اتباع الطوائف الدينية والمذهبية غير المنتمين إلى كنيسة النرويج، حسب الديانة/المذهب، في 1 كانون الثاني/يناير 2016(1)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | *2016* | | *التغير بالنسبة المئوية* | |
|  | *الأعضاء* | *في المائة* | *2015-2016* | *2012-2016* |
| المجموع | 622 042 | 100٫0 | 11٫3 | 21٫8 |
| البهائيون | 1 149 | 0٫2 | 1٫3 | 5٫6 |
| البوذيون | 18 817 | 3٫0 | 4٫7 | 22٫0 |
| الهندوسيون | 8 882 | 1٫4 | 8٫6 | 56٫1 |
| المسلمون | 148 189 | 23٫8 | 5٫1 | 32٫0 |
| اليهود(2) | 770 | 0٫1 | 3٫1 | 403٫3 |
| المسيحيون | 349 083 | 56٫1 | 17٫7 | 20٫8 |
| السيخ(3) | 3 545 | 0٫6 | 3٫4 | 212٫9 |
| ذوو التوجهات الفلسفية | 89 758 | 14٫4 | 1٫7 | 5٫9 |
| غير ذلك من الطوائف الدينية والطوائف ذات التوجهات الفلسفية | 1 849 | 0٫3 | 6٫0 | 51٫8 |

*المصدر:* إحصاءات النرويج.

(1) ينطبق فقط على الاتباع المشمولين بإعانة حكومية.

(2) طائفة غير ممثلة في إحصاءات عام 2012.

(3) طائفة غير ممثلة في إحصاءات عامي 2010 و2012.

11- وفي عام 2017، أجاب 17 في المائة من السكان النرويجيين (66-15 سنة) في سياق الدراسة الاستقصائية عن القوة العاملة بأن لديهم *إعاقة*، وكان 15 في المائة من بينهم من الذكور و19 في المائة من الإناث.

(ب) الاقتصاد

12- النرويج بلد غني بالموارد الطبيعية، بما في ذلك آبار النفط والغاز الطبيعي البحرية، ومختلف الفلزات، والأسماك والأخشاب والطاقة المائية. والنرويج هي عاشر أكبر بلد مصدر صاف للنفط (2014) وثالث أكبر بلد مصدر صاف للغاز الطبيعي (2015)، وسادس أكبر بلد من البلدان المنتجة للطاقة المائية في العالم (2014). وأصبحت النرويج أحد أغنى بلدان العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك، جزئياً، بفضل هذه الموارد الطبيعية.

13- ومن الأسباب الهامة الأخرى لثروة النرويج قربها من أسواق أوروبا الغربية، وسهولة الوصول إلى الطاقة، والاستقرار السياسي، وارتفاع المستوى التعليم.

14- ويتميز الاقتصاد النرويجي بحرية الأسواق وضعف الحواجز التجارية بوجه عام. ويشكل قطاع الخدمات جزءاً هاماً من الاقتصاد بما يشمل قطاع البيع بالجملة وبالتجزئة، والعمل المصرفي، والهندسة، وخدمات القطاع العام. وفي عام 2016، كان قطاع الخدمات يستأثر بأكثر من 80 في المائة من إجمالي العمالة. ويشكل قطاعا الأغذية البحرية والسياحة اثنين من أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد.

15- والصناعات التحويلية الرئيسية هي صناعة الآلات والمعدات، والأغذية والمشروبات، وبناء السفن ومنصات النفط، وتكرير البترول، والمواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية، والمنتجات المعدنية المصنعة، والمعدات الحاسوبية والكهربائية. وقد تأثرت صادرات الصناعات التحويلية سلبياً من جراء انخفاض أسعار النفط إلا أن ضعف العملة (الكرونة النرويجية) يعوض إلى حد ما الصدمة السلبية.

16- ومنذ أن بدأ إنتاج نفط بحر الشمال في عام 1971، طورت النرويج قطاعاً نفطياً واسعاً. وساهم هذا القطاع، لمدة تزيد عن أربعين عاماً، مساهمات ذات شأن في النمو الاقتصادي. ففي الفترة 1970-2016، كان متوسط الناتج الإجمالي للعامل أكبر بأكثر من عشرة أمثال في قطاع النفط منه في اقتصاد البر الرئيسي ككل. إلا أن إنتاج النفط بلغ ذروته في السنوات الأولى من هذا القرن. ففي عام 2012، كان قطاع النفط مصدراً لأكثر من 30 في المائة من الإيرادات العامة من قطاع النفط. وقد هبط هذا النصيب بأكثر من النصف بحلول عام 2016. وتقدر وزارة المالية أن الطلب من قطاع النفط سوف يستمر في الهبوط كنصيب من الناتج المحلي الإجمالي.

17- وفي عام 2016، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 112 3 مليار كرونة نرويجية، أو ما يقرب من 370 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة(**[[3]](#footnote-3)**). وكان الناتج المحلي الإجمالي أكبر بنسبة 1.0 في المائة في عام 2016 منه في عام 2015، بالأسعار الثابتة. وفي عام 2016، بلغ مجموع الأصول الأجنبية 178 13 مليار كرونة والخصوم 863 6 مليار كرونة، ما أدى إلى فائض خارجي صاف قدره 315 6 مليار كرونة.

|  | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الناتج المحلي الإجمالي بملايين الكرونات وبالأسعار الجارية | 208 965 2 | 134 071 3 | 371 140 3 | 433 117 3 | 773 111 3 |
| معدل النمو السنوي (في المائة) | 2٫7 | 1٫0 | 1٫9 | 1٫6 | 1٫0 |
| الدخل القومي الإجمالي بملايين الكرونات | 601 989 2 | 861 103 3 | 999 255 3 | 595 274 3 | 435 280 3 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالكرونات | 847 590 | 534 604 | 273 611 | 596 600 | 286 594 |
| نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالكرونات | 708 595 | 976 610 | 780 633 | 875 630 | 156 625 |

18- ومنذ عام 1970، بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي 2.9 في المائة من إجمالي الاقتصاد و2.7 في المائة من اقتصاد البر الرئيسي. وانخفض النمو خلال الأزمة المالية وفي العام الذي تلاه، إلا أن وقع الأزمة كان أقل شدة في النرويج منه في معظم البلدان الأخرى. ومنذ الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي بدأ في صيف عام 2014، نما اقتصاد البر الرئيسي النرويجي بمعدل أدنى بكثير من الاتجاه السابق وكان معدل البطالة مرتفعاً بشكل غير معتاد. إلا أن هناك إشارات تدل على أن النمو سوف ينتعش من جديد. وهبط معدل البطالة منذ النصف الثاني من عام 2016. ويتوقع، في الميزانية الوطنية المنقحة، أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي للبر الرئيسي للنرويج بنسبة 1.6 في المائة في عام 2017 و2.4 في المائة في عام 2018.

19- ويقدّر إجمالي الضرائب المتراكمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ب‍ 38.7 في المائة لعام 2017. وتبلغ الضرائب نسبة 42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبر الرئيسي عندما يجري تكييفها مع الأنشطة النفطية. والهدف الرئيسي للنظام الضريبي هو تمويل السلع والخدمات العامة على أنجع نحو.

دخل الأسر المعيشية

20- يبين الجدول التالي معامل جيني لدخل الأسر المعيشية بعد اقتطاع الضرائب(**[[4]](#footnote-4)**)، وذلك للسكان النرويجيين ككل. ومعامل جيني هو رقم بين صفر وواحد يقيس التفاوت في الدخل. فإذا كان المعامل صفراً، يكون لجميع الأفراد نفس الدخل ولا يوجد عندئذ تفاوت. وإذا كان يساوي 1، فإن كل الدخل يذهب عندئذ إلى فرد واحد، ويكون التفاوت في حده الأقصى.

| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 0٫231 | 0٫236 | 0٫237 | 0٫239 | 0٫241 | 0٫247 | 0٫263 |

21- ويبين الجدول التالي توزيع دخل الأسر المعيشية بعد اقتطاع الضرائب(**[[5]](#footnote-5)**) بين الأفراد (سلم الاتحاد الأوروبي)/الحصص العشرية والحصص العشرية التراكمية بالنسبة المئوية. ويُستبعد الأشخاص الموجودون في الأسر المعيشية للطلاب.

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | *الفئة العشرية* | | | | | | | | | |
| *1* | *2* | *3* | *4* | *5* | *6* | *7* | *8* | *9* | *10* |
| 2011 | 4 | 6٫2 | 7٫2 | 8 | 8٫8 | 9٫6 | 10٫5 | 11٫7 | 13٫4 | 20٫6 |
| 2012 | 3٫9 | 6٫1 | 7٫2 | 8 | 8٫8 | 9٫6 | 10٫5 | 11٫7 | 13٫4 | 20٫6 |
| 2013 | 3٫9 | 6٫1 | 7٫1 | 8 | 8٫8 | 9٫6 | 10٫5 | 11٫7 | 13٫5 | 20٫7 |
| 2014 | 3٫8 | 6 | 7 | 7٫9 | 8٫7 | 9٫6 | 10٫5 | 11٫7 | 13٫5 | 21٫2 |
| 2015 | 3٫7 | 5٫8 | 6٫9 | 7٫8 | 8٫6 | 9٫4 | 10٫3 | 11٫5 | 13٫3 | 22٫8 |

| الحصص العشرية التراكمية | | | | | | | | | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 2011 | 4 | 10٫1 | 17٫3 | 25٫4 | 34٫2 | 43٫8 | 54٫4 | 66 | 79٫4 | 100 |
| 2012 | 3٫9 | 10 | 17٫2 | 25٫2 | 34٫1 | 43٫7 | 54٫2 | 65٫9 | 79٫4 | 100 |
| 2013 | 3٫9 | 10 | 17٫1 | 25٫1 | 33٫9 | 43٫5 | 54 | 65٫8 | 79٫3 | 100 |
| 2014 | 3٫8 | 9٫8 | 16٫9 | 24٫8 | 33٫5 | 43٫1 | 53٫6 | 65٫3 | 78٫8 | 100 |
| 2015 | 3٫7 | 9٫6 | 16٫5 | 24٫2 | 32٫8 | 42٫1 | 52٫5 | 63٫9 | 77٫2 | 100 |

22- ويبين الجدول التالي مقاييس تشتت الدخل/الدخل المكافئ للأسر المعيشية(**[[6]](#footnote-6)**) (سلّم الاتحاد الأوروبي) بين الأفراد.

| مجموع السكان | | | | مجموع السكان مع استبعاد الأشخاص الموجودين في الأسر المعيشية للطلاب | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| *السنة* | *معامل جيني* | *P90/P10*\* | *S80/S20*\*\* | *معامل جيني* | *P90/P10*\* | *S80/S20*\*\* |
| 2011 | 0٫247 | 2٫8 | 3٫6 | 0٫237 | 2٫7 | 3٫4 |
| 2012 | 0٫249 | 2٫9 | 3٫7 | 0٫239 | 2٫7 | 3٫4 |
| 2013 | 0٫25 | 2٫9 | 3٫7 | 0٫241 | 2٫7 | 3٫4 |
| 2014 | 0٫256 | 2٫9 | 3٫8 | 0٫247 | 2٫8 | 3٫5 |
| 2015 | 0٫271 | 3 | 4 | 0٫263 | 2٫8 | 3٫8 |

\* مئيات عتبات العشرين التاسع والأول.

\*\* نسبة حصة الدخل التي تعود إلى أصحاب أعلى 20 في المائة من التوزيع وأدنى 20 في المائة من التوزيع.

23- ويبين الجدول التالي الدخل المكافئ للأسر المعيشية (سلم الاتحاد الأوروبي) لمختلف مئيات توزيع الدخل بالكرونة النرويجية([[7]](#footnote-7)).

|  | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | التغير بالنسبة المئوية 2014-2015 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| P05 | 167 800 | 171 500 | 172 400 | 172 700 | 172 000 | -0.4٪ |
| P10 | 200 600 | 204 700 | 206 200 | 207 200 | 206 800 | -0.2٪ |
| P20 | 244 200 | 250 900 | 253 500 | 255 300 | 255 000 | -0.1٪ |
| P30 | 277 600 | 286 000 | 289 600 | 292 300 | 292 500 | 0.1٪ |
| P40 | 306 600 | 316 500 | 321 100 | 324 700 | 325 100 | 0.1٪ |
| P50 | 334 800 | 346 000 | 351 600 | 356 200 | 356 600 | 0.1٪ |
| P60 | 365 000 | 377 700 | 384 400 | 389 900 | 390 900 | 0.3٪ |
| P70 | 400 500 | 415 200 | 423 000 | 429 900 | 431 200 | 0.3٪ |
| P80 | 448 700 | 466 100 | 475 800 | 484 400 | 486 300 | 0.4٪ |
| P90 | 532 600 | 554 600 | 567 000 | 579 000 | 583 700 | 0.8٪ |
| P95 | 628 800 | 654 700 | 669 600 | 686 600 | 697 900 | 1.6٪ |
| P99 | 981 700 | 1 017 100 | 1 041 500 | 1 084 300 | 1 204 800 | 11.1٪ |
| عدد الأشخاص | 4 812 393 | 4 866 107 | 4 94 8395 | 5 001 062 | 5 053 468 |  |

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

24- ازداد تضخم أسعار السلع الاستهلاكية بعد هبوط أسعار النفط في عام 2014. وضعف سعر صرف الكرونة النرويجية إلى حد كبير عقب انخفاض أسعار النفط. وساهم ذلك في حدوث زيادة أكبر في الأسعار، أصابت في البداية السلع المستوردة ثم السلع والخدمات المنتجة محلياً. وفي عام 2016، كان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية كبيراً جداً، إذ بلغت نسبة نمو تضخم هذه الأسعار 3.6 في المائة مقارنة بعام 2015. وازداد التضخم الأساسي، مقيساً بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المكيف مع الضرائب ومع استبعاد الطاقة، بنسبة 3 في المائة. وساهم الازدياد الكبير في أسعار الكهرباء مساهمة كبيرة في الفرق بين نمو التضخم الأصلي والتضخم البارز في عام 2016. ومن المتوقع أن يزداد الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بمعدل أكثر اعتدالاً قدره 1.9 في المائة في عام 2017 و1.6 في المائة في عام 2018. ومن المنتظر أن يبلغ النمو المناظر في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المكيف مع التغيرات في الضرائب ومع استبعاد الطاقة 1.7 في المائة في عام 2017 و1.8 في المائة في عام 2018.

| السنة | المعدل السنوي للتغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك | المعدل السنوي للتغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المكيف مع التغيرات في الضرائب ومع استبعاد الطاقة |
| --- | --- | --- |
| 2009 | 2٫2 | 2٫6 |
| 2010 | 2٫4 | 1٫3 |
| 2011 | 1٫3 | 1 |
| 2012 | 0٫6 | 1٫3 |
| 2013 | 2٫1 | 1٫5 |
| 2014 | 2٫1 | 2٫5 |
| 2015 | 2٫1 | 2٫7 |
| 2016 | 3٫6 | 3٫1 |

(ج) النفقات الاجتماعية

25- ويبين الجدول التالي النفقات الاجتماعية بملايين الكرونات وكنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي.

|  | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الإسكان والمجتمع المحلي | 18 906 | 1٫5 | 19 058 | 1٫4 | 21 290 | 1٫5 | 23 140 | 2٫2 | 25 872 | 2٫4 |
| الصحة | 210 688 | 16٫8 | 224 394 | 16٫9 | 241 559 | 17٫0 | 255 530 | 24٫3 | 265 069 | 24٫1 |
| التعليم | 144 353 | 11٫5 | 150 216 | 11٫3 | 160 426 | 11٫3 | 169 485 | 16٫1 | 174 824 | 15٫9 |
| الخدمات الاجتماعية | 505 651 | 40٫3 | 540 029 | 40٫6 | 569 643 | 40٫2 | 605 172 | 57٫5 | 633 356 | 57٫6 |
| مجموع النفقات الاجتماعية | 879 598 |  | 933 697 |  | 992 918 |  | 1 053 327 |  | 1 099 121 |  |
| الناتج المحلي الإجمالي | 2 968 258 |  | 3 075 575 |  | 3 146 665 |  | 3 118 116 |  | 3 117 040 |  |
| النفقات الاجتماعية/الناتج المحلي الإجمالي | 0٫3 |  | 0٫3 |  | 0٫3 |  | 0٫3 |  | 0٫4 |  |

*المصدر:* إحصاءات النرويج. ويستند الانفاق بحسب الوظيفة إلى تصنيف الأمم المتحدة لوظائف الحكومة (COFOG).

نظام التأمين الوطني

26- نظام التأمين الوطني النرويجي نظام شامل يغطي جميع الفروع التقليدية للضمان الاجتماعي على النحو المبين في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102. وكقاعدة عامة، إن الاشتراك في هذا النظام إلزامي لكل من يعيش أو يعمل في النرويج. وفي عام 2016، بلغ مجموع النفقات في إطار نظام التأمين الوطني 658 439 مليون كرونة. ويمثل هذا المبلغ نحو 35.9 في المائة من ميزانية الدولة و13.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقوم تمويل نظام التأمين الوطني على مساهمات الدولة واشتراكات أرباب العمل والمستخدمين والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص وغيرهم من المشتركين في النظام. وفي عام 2016، بلغت الاشتراكات المقدمة من الدولة 389 127 مليون كرونة، وهو ما يعادل 29.0 في المائة من مجموع المبالغ المنفقة في إطار النظام.

صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي

27- أُنشئ صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي في عام 2006، وضم صندوق النفط الحكومي وصندوق مخطط التأمين الوطني السابقين. والغرض من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي هو تيسير الادخارات الحكومية اللازمة لتلبية الزيادة المتوقعة في نفقات المعاشات التقاعدية الحكومية في السنوات المقبلة، ودعم إدارة الإيرادات البترولية في المدى الطويل.

28- وتضطلع وزارة المالية بمسؤولية إدارة صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي. وتحدد الوزارة استراتيجية الاستثمار العامة للصندوق، بما في ذلك استراتيجية الاستثمار المسؤول. وقد أُسندت الإدارة التشغيلية لصندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي إلى مصرف نورجيس (المصرف المركزي النرويجي) والإدارة التشغيلية لصندوق المعاشات التقاعدية الحكومي النرويجي إلى مؤسسة Folketrygdfondet للاستثمارات.

29- وبلغ إجمالي القيمة السوقية لصندوق المعاشات التقاعدية الحكومي 719 7 مليار كرونة في نهاية عام 2016، ما يمثل زيادة قدرها 50 مليار كرونة عن عام 2015. وأدت العوائد المواتية على الاستثمارات المقيسة بالعملات الأجنبية إلى زيادة قيمة صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي، في حين أن ارتفاع قيمة الكرونة النرويجية، إذا أخذ بمفرده، قد خفض قيمة صندوق المعاشات التقاعدية العالمي. غير أن التغيرات في سعر صرف الكرونة النرويجية لا تؤثر في القوة الشرائية الدولية للصندوق.

(د) الصحة

30- بلغت نسبة *وفيات الرضع* (الوفيات خلال السنة الأولى من العمر لكل 000 1 ولادة حية) 2.2 في عام 2016. وبلغ متوسط النسب في السنوات الخمس الماضية 2.4. ويبين الجدول التالي وفيات الرضع خلال الفترة 1966-2015.

| السنة | الوفيات دون السنة الأولى من العمر لكل 000 1 ولادة حية |
| --- | --- |
| 1966-1970 | 13٫9 |
| 1971-1975 | 11٫6 |
| 1976-1980 | 9٫0 |
| 1981-1985 | 8٫1 |
| 1986-1990 | 7٫9 |
| 1991-1995 | 5٫3 |
| 1996-2000 | 4٫1 |
| 2001-2005 | 3٫3 |
| 2006-2010 | 3٫0 |
| 2011-2015 | 2٫4 |

31- ويبين الجدول التالي *وفيات الأمهات*/لكل 000 100 ولادة حية خلال الفترة 2005-2015.

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | صفر | 3٫5 | 8٫5 | 5٫8 | 5٫0 | 1٫6 | 4٫9 | 5٫0 | صفر | 3٫4 | 3٫4 | صفر |

32- ويبين الجدول التالي نسبة *حالات الاجهاض المستحث* كنسبة مئوية من الولادات الحية خلال الفترة 2005-2015.

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 24٫4 | 24٫4 | 25٫7 | 26٫2 | 25٫1 | 25٫2 | 25٫1 | 24٫9 | 24٫7 | 25٫5 | 23٫5 |

33- ويبين الجدول التالي عدد الحالات الجديدة للإصابة بفيروس نقص المناعة، والإيدز، والزهري، والسيلان، لكل سنة.

جميع الأعمار

|  |  | السنة | | | | | | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| *المرض* | *نوع الجنس* | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| فيروس نقص المناعة البشرية | رجال | 184 | 173 | 189 | 166 | 158 | 184 | 145 | 157 |
|  | نساء | 100 | 85 | 79 | 76 | 76 | 65 | 76 | 63 |
| الإيدز | رجال | 14 | 21 | 17 | 23 | 19 | 15 | 8 | 9 |
|  | نساء | 5 | 2 | 2 | 2 | 10 | 3 | 3 | 7 |
| الزهري | رجال | 72 | 111 | 123 | 106 | 163 | 172 | 162 | 174 |
|  | نساء | 4 | 7 | 7 | 3 | 22 | 17 | 10 | 14 |
| السيلان | رجال | 235 | 365 | 314 | 394 | 438 | 564 | 690 | 876 |
|  | نساء | 34 | 47 | 56 | 51 | 68 | 118 | 161 | 220 |

الفئة العمرية 15-24

|  |  | السنة | | | | | | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| المرض | نوع الجنس | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| فيروس نقص المناعة البشرية | رجال | 12 | 18 | 11 | 13 | 11 | 23 | 17 | 13 |
|  | نساء | 10 | 13 | 8 | 2 | 2 | 6 | 7 | 3 |
| الإيدز | رجال | صفر | صفر | صفر | 2 | 1 | صفر | صفر | صفر |
|  | نساء | 1 | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| الزهري | رجال | 5 | 21 | 7 | 10 | 18 | 16 | 22 | 9 |
|  | نساء | 2 | 4 | 3 | صفر | 5 | 6 | 4 | 4 |
| السيلان | رجال | 61 | 81 | 67 | 106 | 103 | 148 | 159 | 214 |
|  | نساء | 24 | 25 | 24 | 27 | 33 | 57 | 87 | 132 |

الفئة العمرية 25-44

|  |  | السنة | | | | | | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| *المرض* | *نوع الجنس* | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| فيروس نقص المناعة البشرية | رجال | 102 | 98 | 123 | 89 | 109 | 107 | 71 | 81 |
|  | نساء | 64 | 54 | 58 | 59 | 64 | 50 | 51 | 47 |
| الإيدز | رجال | 7 | 9 | 10 | 15 | 9 | 7 | 3 | 3 |
|  | نساء | 2 | 2 | 0 | 1 | 8 | 2 | 3 | 2 |
| الزهري | رجال | 49 | 69 | 78 | 50 | 83 | 97 | 94 | 95 |
|  | نساء | 2 | 2 | 4 | 3 | 11 | 6 | 5 | 10 |
| السيلان | رجال | 127 | 216 | 196 | 219 | 254 | 328 | 416 | 536 |
|  | نساء | 8 | 18 | 25 | 20 | 30 | 54 | 60 | 78 |

34- ويبين الجدول التالي عدد الحالات الجديدة للإصابة بالأمراض المعدية.

| الأمراض المعدية | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الإيدز | 19 | 25 | 29 | 18 | 11 | 17 |
| التسمم الوشيقي | - | - | 8 | 4 | 13 | 1 |
| الحمى المالطية | 2 | 4 | 2 | 2 | 2 | 4 |
| داء بكتيريا كامبيلوبكتر الإسهالي | 005 3 | 934 2 | 291 3 | 386 3 | 307 2 | 317 2 |
| عدوى الكلاميديا، التناسلية | 530 22 | 489 21 | 946 22 | 810 24 | 207 25 | غير متاح |
| داء خفيات الأبواغ | - | 4 | 31 | 70 | 86 | 255 |
| الدفتريا | - | - | - | 2 | 2 | 1 |
| الالتهاب المعوي | 272 | 373 | 281 | 973 | 419 1 | 704 1 |
| داء المشوكات | 3 | 2 | 2 | - | 2 | 3 |
| التهاب الدماغ | 311 | 270 | 250 | 334 | 235 | 288 |
| التيفوس الوبائي | - | - | - | - | 1 | 1 |
| داء الجيارديات | 234 | 179 | 227 | 265 | 248 | 343 |
| السيلان | 370 | 443 | 506 | 682 | 851 | 096 1 |
| الحمى الصفراء | - | - | - | - | - | - |
| الحمى النزفية | - | - | - | 1 | - | - |
| التهاب الكبد الوبائي ألف | 22 | 40 | 51 | 75 | 32 | 42 |
| التهاب الكبد الوبائي باء، الحاد | 56 | 46 | 30 | 22 | 19 | 23 |
| التهاب الكبد الوبائي باء، المزمن | 707 | 660 | 706 | 673 | 795 | 741 |
| التهاب الكبد الوبائي جيم | 643 1 | 512 1 | 320 1 | 214 1 | 186 1 | 772 |
| عدوى فيروس نقص المناعة البشرية | 268 | 242 | 234 | 249 | 221 | 220 |
| الانفلونزا ألف (H1N1) | 885 | 39 | - | - | - | - |
| السعال الديكي | 405 4 | 244 4 | 609 2 | 032 3 | 904 1 | 208 2 |
| الكوليرا | - | - | - | - | 1 | 1 |
| الجدري | - | - | - | - | - | - |
| النكاف | 16 | 30 | 35 | 18 | 180 | 83 |
| داء الفيلقيات | 33 | 25 | 40 | 51 | 61 | 43 |
| الجذام | 1 | - | 1 | - | - | - |
| اللسترية | 21 | 30 | 21 | 29 | 18 | 20 |
| داء لايم | 247 | 256 | 315 | 322 | 426 | 409 |
| الملاريا | 30 | 37 | 87 | 120 | 94 | 75 |
| الحصبة | 39 | 4 | 8 | 3 | 14 | - |
| الجمرة الخبيثة | - | - | - | - | - | - |
| عدوى المكورات العنقودية المقاومة للميثيسيلين | 563 | 575 | 660 | 832 | 785 | غير متاح |
| حامل المكورات العنقودية المقاومة للميثيسيلين | 496 | 635 | 823 | 035 1 | 446 1 | غير متاح |
| اعتلال الكلية الوبائي | 39 | 13 | 19 | 42 | 11 | 10 |
| حمى الباراتيفوئيد | 11 | 7 | 16 | 7 | 7 | 9 |
| الطاعون | - | - | - | - | - | - |
| شلل الأطفال | - | - | - | - | - | - |
| مرض البريونات | 7 | 9 | 9 | 6 | 8 | 6 |
| عدوى/ناقل الالتهاب الرئوي بالمكورات العقدية المقاوم للبنسيلين | 3 | 11 | 9 | 13 | 17 | 29 |
| داء الكلب | - | - | - | - | - | - |
| عدوى عصيات بيتا لاكتاماز الموسعة الطيف والسلبية الغرام | - | 13 | 24 | 32 | 58 | 54 |
| الحصبة الألمانية | 2 | 1 | 3 | 3 | - | - |
| داء السلمونيلا | 290 1 | 371 1 | 362 1 | 118 | 928 | 865 |
| المتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارز) | - | - | - | - | - | - |
| الزحار الباسيلي | 163 | 77 | 104 | 93 | 85 | 83 |
| الزهري | 130 | 109 | 185 | 189 | 172 | 188 |
| المجموعة ألف من أمراض المكورات العقدية | 179 | 137 | 190 | 189 | 206 | 197 |
| المجموعة باء من أمراض المكورات العقدية | 191 | 203 | 201 | 209 | 229 | 246 |
| عدوى الأنفلونزا النزفية | 85 | 78 | 86 | 71 | 98 | 85 |
| أمراض المكورات السحائية | 38 | 24 | 27 | 18 | 19 | 23 |
| أمراض المكورات الرئوية | 728 | 626 | 620 | 569 | 522 | 599 |
| الكزاز | - | 1 | - | 1 | 2 | - |
| السل | 358 | 378 | 392 | 324 | 313 | 298 |
| حمى الأرانب | 180 | 50 | 28 | 46 | 42 | 40 |
| حمى التيفوئيد | 15 | 13 | 10 | 7 | 7 | 16 |
| عدوى/حامل المكورات المعوية المقاومة للفنكومايسين | 289 | 168 | 117 | 109 | 78 | 132 |
| داء اليرسنيات | 60 | 43 | 55 | 211 | 76 | 57 |
| المجموع | 977 39 | 460 37 | 165 38 | 288 40 | 442 40 |  |

35- ويبين الجدول التالي *الأسباب الرئيسية العشرة للوفاة* في النرويج.

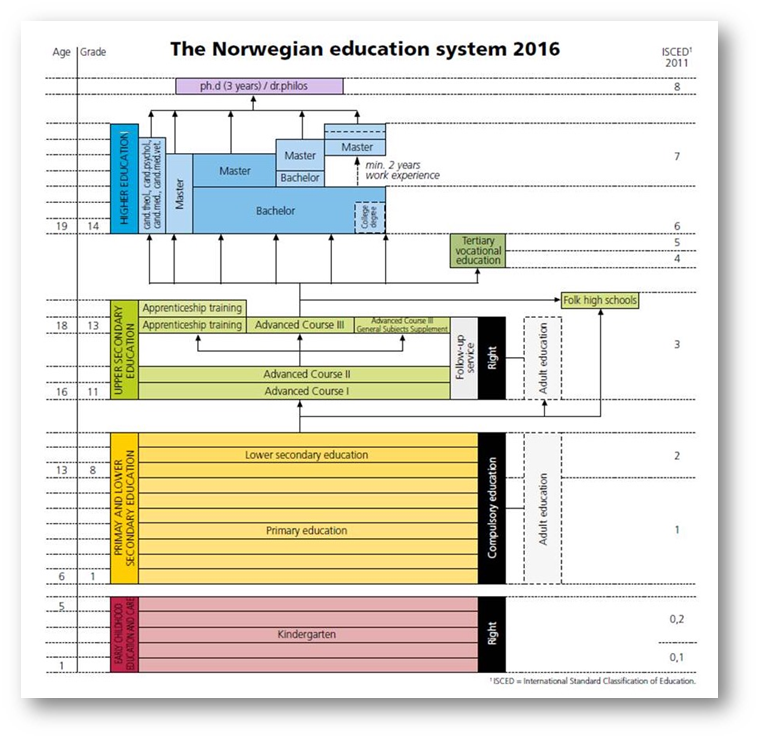
| *الأسباب الرئيسية العشرة للوفاة* في النرويج | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| احتشاء القلب | 3 219 | 3 100 | 2 797 | 2 544 | 2 467 |
| ذكور | 1 645 | 1 603 | 1 505 | 1 384 | 1 315 |
| إناث | 1 574 | 1 497 | 1 292 | 1 160 | 1 152 |
| ورم الرئة الخبيث | 2 182 | 2 183 | 2 207 | 2 163 | 2 174 |
| ذكور | 1 269 | 1 241 | 1 232 | 1 203 | 1 191 |
| إناث | 913 | 942 | 975 | 960 | 983 |
| مرض القلب الاسكيمي المزمن | 1 609 | 1 658 | 1 588 | 1 439 | 1 634 |
| ذكور | 935 | 896 | 897 | 802 | 950 |
| إناث | 674 | 762 | 691 | 637 | 684 |
| الالتهاب الرئوي غير المحدد | 1 550 | 1 590 | 1 433 | 1 244 | 1 450 |
| ذكور | 704 | 704 | 635 | 563 | 653 |
| إناث | 846 | 886 | 798 | 681 | 797 |
| الأمراض الأخرى لانسداد الرئة المزمن | 1 841 | 1 988 | 1 942 | 1 850 | 1 997 |
| ذكور | 941 | 977 | 974 | 937 | 1005 |
| إناث | 900 | 1011 | 968 | 913 | 992 |
| السكتة الدماغية دون تحديد ما إذا كانت بسبب نزيف أم احتشاء | 1 524 | 1 466 | 1 203 | 1 204 | 1 105 |
| ذكور | 548 | 501 | 454 | 414 | 417 |
| إناث | 976 | 965 | 749 | 790 | 688 |
| قصور القلب | 1 419 | 1 493 | 1 505 | 1 440 | 1 338 |
| ذكور | 526 | 583 | 591 | 579 | 536 |
| إناث | 893 | 910 | 914 | 861 | 802 |
| عته الشيخوخة | 1 565 | 1 801 | 1 798 | 1 948 | 2 149 |
| ذكور | 451 | 516 | 501 | 588 | 581 |
| إناث | 1 114 | 1 285 | 1 297 | 1 360 | 1 568 |
| ورم القولون الخبيث | 1 156 | 1 210 | 1 197 | 1 140 | 1 152 |
| ذكور | 534 | 614 | 571 | 545 | 547 |
| إناث | 622 | 596 | 626 | 595 | 605 |
| ورم البروستاتا الخبيث | 1 051 | 1 008 | 1 013 | 1 095 | 1 045 |
| ذكور | 1 051 | 1 008 | 1 013 | 1 095 | 1 045 |

36- ويبين الجدول التالي *حالات السل الجديدة* لكل 000 100 شخص خلال الفترة 2008-2016

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 6٫6 | 7٫5 | 6٫9 | 7٫4 | 5٫9 | 6٫2 | 7٫7 | 7٫6 | 7٫2 |

(ه) التعليم والتدريب

37- يبين الشكل الوارد أدناه نظام التعليم النرويجي.



**نظام التعليم النرويجي، 2016**

38- التعليم الابتدائي والثانوي الأدنى (مستوى التعليم الأساسي) إلزامي. وفي عام 2015، بلغ 72.8 في المائة من الذكور و73.3 من الإناث الذين تبلغ أعمارهم 16 سنة فما فوق مرحلة التعليم الثانوي الأعلى أو مرحلة أعلى منها. وبلغ 27.1 في المائة من الذكور و26.7 في المائة من الإناث مستوى التعليم الأساسي فقط، مقارنة بنسبة 45.2 في المائة و52.2 في المائة، على التوالي، في عام 1980. وازدادت نسبة السكان الذين يبلغون مرحلة التعليم العالي زيادة كبيرة على مدى الأعوام ال‍ 35 الماضية.

المستوى التعليمي الأعلى لدى السكان البالغة أعمارهم 16 سنة فما فوق(**[[8]](#footnote-8)**)

|  |  | *1980* | *1990* | *2000* | *2005* | *2010* | *2015* |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ذكور | مستوى التعليم الأساسي | 45٫2 | 38٫3 | 31٫4 | 30 | 28٫6 | 27٫1 |
|  | التعليم الثانوي الأعلى\* | 41٫6 | 44٫8 | 46٫5 | 46 | 45٫3 | 44٫1 |
|  | التعليم العالي القصير المدة\*\* | 8٫9 | 11٫7 | 15٫3 | 16٫5 | 17٫6 | 18٫7 |
|  | التعليم العالي الطويل المدة\*\*\* | 4٫3 | 5٫2 | 6٫7 | 7٫5 | 8٫5 | 10 |
| إناث | مستوى التعليم الأساسي | 52٫2 | 44٫6 | 35٫9 | 32٫4 | 29٫6 | 26٫7 |
|  | التعليم الثانوي الأعلى | 38٫3 | 41٫1 | 42٫1 | 41٫3 | 39٫9 | 37٫7 |
|  | التعليم العالي القصير المدة | 8٫8 | 12٫9 | 19٫1 | 22٫3 | 24٫9 | 27٫3 |
|  | التعليم العالي الطويل المدة | 0٫7 | 1٫4 | 2٫9 | 4 | 5٫7 | 8٫3 |

\* التعليم الثانوي الأعلى: يشمل دروس المستوى المتوسط على أساس الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي الأعلى، ولكنه غير معتمد كتعليم عال.

\*\* التعليم العالي القصير المدة: يتضمن التعليم العالي الذي تصل مدته إلى 4 سنوات.

\*\*\* التعليم العالي الطويل المدة: يتضمن التعليم العالي الذي تتجاوز مدته 4 سنوات.

رياض الأطفال

39- طبق في عام 2009 حق قانوني يتيح لكل فرد الالتحاق برياض الأطفال، ويتمثل هذا الحق، اعتباراً من أيار/مايو 2017، فيما يلي: يتمتع الطفل المولود قبل نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر بالحق في الحصول على مكان في روضة الأطفال بحلول نهاية الشهر الذي يبلغ فيه سنة واحدة من العمر. وتضطلع الحكومة بالمسؤولية الشاملة عن جودة تنمية هذا القطاع وإدارته وتمويله، وتندرج أنشطة رياض الأطفال ضمن المنح المقدمة إلى البلديات والمخصصة للأغراض العامة. وينفذ حكام المقاطعات السياسة العامة المتعلقة برياض الأطفال من خلال الأنشطة الانمائية والمهام الإدارية والإشراف على البلديات وتزويدها بالمبادئ التوجيهية. والبلديات مسؤولة عن إقامة وتشغيل رياض الأطفال التابعة لها، وكذلك الموافقة على إنشاء رياض الأطفال التابعة للقطاعين العام والخاص داخل البلدية والإشراف عليها.

النسبة المئوية للأطفال الذين يرتادون رياض الأطفال حسب مختلف الفئات العمرية

| السنة | سنة - 5 سنوات | سنة - سنتان | 3-5 سنوات |
| --- | --- | --- | --- |
| 2006 | 80٫3 | 61٫8 | 92٫8 |
| 2012 | 90٫1 | 80٫2 | 96٫6 |
| 2013 | 90٫0 | 79٫8 | 96٫6 |
| 2014 | 90٫2 | 80٫1 | 96٫7 |
| 2015 | 90٫4 | 80٫7 | 96٫6 |
| 2016 | 91٫1 | 82٫0 | 96٫9 |

التعليم والتدريب للمرحلتين الابتدائية والثانوية

40- التعليم الابتدائي والثانوي الأدنى إلزامي، وهو يتضمن التعليم المتاح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و15 سنة والذي تديره البلديات. ويشمل هذا التعليم التلاميذ من الصف الأول إلى الصف العاشر. ويطلب من البلديات تقديم الرعاية قبل المدرسة وبعدها اعتباراً من الصف الأول إلى الصف الرابع. ويتضمن التعليم والتدريب في الطور الثانوي الأعلى في العادة ثلاث سنوات من التعليم العام أو أربع سنوات من التدريب المهني بعد اتمام عشر سنوات من التعليم الإلزامي. وتقتضي القاعدة المتبعة في التلمذة الحرفية اتمام سنتين من التدريب المهني من التعليم الثانوي الأعلى تليه سنتان تصرفان في التلمذة المهنية. وتدير سلطات المقاطعات التعليم والتدريب في طور التعليم الثانوي الأعلى.

41- ويلتحق 92.4 في المائة من أفراد الفئة العمرية 16-18 سنة بالتعليم والتدريب في الطور الثانوي الأعلى، مع عدم وجود فروق كبيرة بين الجنسين (2016). ويتابع 48.6 في المائة من تلاميذ السنة الأولى برنامجاً للتعليم المهني (2016‑2017). ويتم 58.3 في المائة تعليمهم في غضون ثلاث إلى أربع سنوات ويكمل 73 في المائة تعليمهم بعد خمس سنوات (2011‑2016). وتنخفض معدلات إتمام الدراسة إلى أدنى مستوى للتلاميذ الذكور والتلاميذ الذين يشرعون في تلقي التدريب المهني. وكانت هذه المعدلات مستقرة خلال السنوات العشر الماضية.

التلاميذ والمتمرنون والمتدربون في التعليم الثانوي الأعلى بالنسبة المئوية للأفواج المسجلة، 16-18 سنة

|  | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| مجموع السكان | 91٫0 | 91٫8 | 91٫9 | 92٫4 |
| المهاجرون | 64٫4 | 71٫5 | 71٫6 | 69٫7 |
| النرويجيون المولودون لوالدين مهاجرين | 90٫1 | 91٫3 | 92٫1 | 93٫0 |

التعليم العالي

42- توفر مؤسسات تابعة للدولة معظم التعليم العالي تحت إشراف وزارة التعليم والبحوث مباشرة. وفي عام 2016، التحق 84 في المائة من الطلاب النرويجيين بمؤسسات تعليم عال تابعة للدولة، حيث الرسوم الدراسية مجانية. وتتلقى معظم مؤسسات التعليم الخاصة مخصصات من الدولة لتغطية تكاليف توفير التعليم، جزئياً أو كلياً. ويحق للطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي التي تتقاضى رسوماً دراسية أن يتلقوا دعماً لتغطية هذه الرسوم من صندوق القروض التعليمية التابع للدولة، وفقاً للأنظمة المحددة. ولكل مؤسسة تعليم عال مجلس مسؤول عن إدارة وتنظيم العمليات. وتتمتع المؤسسات المعتمدة باستقلال أكاديمي واسع. وتُعتمد الجامعات لتضع بحرية برامج دراسية في جميع الميادين وعلى جميع المستويات، من مستوى بكالوريوس إلى مستوى دكتوراه، بينما لا يحق لمؤسسات تعليم عال معتمدة أخرى سوى وضع برامج على جميع المستويات في الميادين التي اعتمدت فيها لتقديم برامج دكتوراه. أما في الميادين الأخرى، فإنه يتعين عليها تقديم طلب اعتماد بشأن تقديم برامج ماجستير ودكتوراه من الوكالة النرويجية لضمان الجودة في التعليم NOKUT. ويتعين على مؤسسات التعليم الخاصة التي لم تحصل على اعتماد مؤسسي أن تتقدم بطلب إلى الوكالة المذكورة للحصول على اعتماد بشأن جميع البرامج الجديدة، بما في ذلك على مستوى البكالوريوس.

الطلاب الملتحقون بالتعليم العالي في النرويج والخارج

|  | 2006 | 2015 | 2016 |
| --- | --- | --- | --- |
| الطلاب الملتحقون بالتعليم العالي |  |  |  |
| المجموع | 975 222 | 115 283 | 989 288 |
| ذكور | 705 88 | 833 113 | 528 116 |
| إناث | 270 134 | 282 169 | 461 172 |
| النسبة المئوية للملتحقين بالتعليم العالي الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و24 سنة | | | |
| المجموع | 30٫6 | 34٫9 | 35٫1 |
| ذكور | 24٫6 | 27٫9 | 28٫1 |
| إناث | 36٫8 | 42٫3 | 42٫6 |
| النسبة المئوية للملتحقين بالتعليم العالي الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة | | | |
| المجموع | 15٫7 | 15٫6 | 15٫9 |
| ذكور | 14٫1 | 13٫7 | 14 |
| إناث | 17٫4 | 17٫6 | 17٫8 |

*المصدر:* إحصاءات النرويج.

الملتحقون الجدد بالتعليم العالي والمؤهلات الممنوحة لهم بعد 8 سنوات بالأرقام وبالنسبة المئوية(**[[9]](#footnote-9)**)

| السنة الدراسية والمؤهل الممنوح | **المجموع** | ذكور | إناث |
| --- | --- | --- | --- |
| 1997 |  |  |  |
| المجموع | **033 36** | 180 15 | 853 20 |
| درجات دكتوراه، دكتوراه في الفلسفة | **0٫2** | 0٫3 | 0٫1 |
| خريجو تعليم عال تابعوا برامج تزيد مدتها عن 4 سنوات | **14٫3** | 18٫8 | 11٫0 |
| خريجو تعليم عال تابعوا برامج تتراوح مدتها بين سنتين و4 سنوات | **45٫0** | 33٫7 | 53٫3 |
| أشخاص لم يحصلوا على مؤهل | **40٫5** | 47٫2 | 35٫6 |
| السنة الدراسية والمؤهل الممنوح |  |  |  |
| 2007 |  |  |  |
| المجموع | **603 40** | 158 16 | 445 24 |
| درجات دكتوراه، دكتوراه في الفلسفة | **0٫5** | 0٫8 | 0٫4 |
| خريجو تعليم عال تابعوا برامج تزيد مدتها عن 4 سنوات | **23٫4** | 26٫6 | 21٫3 |
| خريجو تعليم عال تابعوا برامج تتراوح مدتها بين سنتين و4 سنوات | **40٫8** | 32٫0 | 46٫6 |
| أشخاص لم يحصلوا على مؤهل | **35٫3** | 40٫6 | 31٫8 |

*المصدر:* إحصاءات النرويج، نشرت في 28 حزيران/يونيه 2016.

نسبة المدرسين إلى الطلاب في المدارس الممولة من الدولة

43- لا يوجد في النرويج معيار وطني لتقدير كثافة المدرسين.

معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

44- على الرغم من أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في النرويج يبلغ 100 في المائة تقريباً، فقد أظهرت اختبارات الإلمام بالقراءة والكتابة أن عدداً قليلاً من السكان البالغين لا يحوز الكفاءات الأساسية في مجال القراءة والكتابة.

(و) العمالة

45- اقترن انخفاض أسعار النفط والغاز في عام 2014 ببداية تباطؤ الاقتصاد النرويجي، الذي تُرجم بانخفاض نمو الدخل وازدياد البطالة وانخفاض العمالة. فقد انخفض *معدل العمالة* من 68.5 في المائة في عام 2014 إلى 67.3 في المائة في عام 2016 فيما يتعلق بالفئة العمرية 15-74 سنة. ولا يزال معدل العمالة أعلى عند الرجال منه عند النساء، إلا أنه ينخفض أكثر عند الرجال منه عند النساء. وحوالي 52 في المائة من جميع المستخدمين مسجلون لدى نقابات العمال (2015).

46- وازداد *معدل البطالة* في النرويج إلى 4.7 في المائة في عام 2016، بعد أن كان 3.5 في المائة في عام 2014، ولكنه انخفض بعض الشيء في عام 2017. ومعدل البطالة أعلى عند الرجال منه عند النساء. وبلغ معدل البطالة في أوساط الشباب (15‑24 سنة) 11 في المائة في عام 2016 و7.8 في المائة في عام 2014.

معدل العمالة (كنسبة مئوية من السكان) ومعدل البطالة (كنسبة مئوية من القوة العاملة) حسب الفئة العمرية، 2014-2016

|  | الأشخاص العاملون | | | العاطلون عن العمل | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| *2014* | *2015* | *2016* | *2014* | *2015* | *2016* |
| كلا الجنسين |  |  |  |  |  |  |
| 15-74 سنة | 68٫5 | 68٫0 | 67٫3 | 3٫5 | 4٫4 | 4٫7 |
| 15-24 سنة | 50٫9 | 51٫1 | 49٫2 | 7٫8 | 10٫0 | 11٫0 |
| 25-54 سنة | 83٫9 | 83٫1 | 82٫7 | 3٫3 | 4٫1 | 4٫4 |
| 55-74 سنة | 49٫0 | 49٫0 | 48٫4 | 1٫2 | 1٫5 | 1٫8 |
| ذكور |  |  |  |  |  |  |
| 15-74 سنة | 70٫9 | 70٫5 | 69٫5 | 3٫7 | 4٫6 | 5٫4 |
| 15-24 سنة | 49٫5 | 50٫0 | 48٫1 | 8٫9 | 11٫1 | 12٫6 |
| 25-54 سنة | 86٫2 | 85٫3 | 84٫5 | 3٫5 | 4٫3 | 5٫0 |
| 55-74 سنة | 53٫5 | 53٫6 | 52٫9 | 1٫4 | 1٫6 | 2٫3 |
| إناث |  |  |  |  |  |  |
| 15-74 سنة | 66٫0 | 65٫5 | 65٫0 | 3٫3 | 4٫1 | 4٫0 |
| 15-24 سنة | 52٫5 | 52٫2 | 50٫3 | 6٫6 | 8٫8 | 9٫3 |
| 25-54 سنة | 81٫4 | 80٫7 | 80٫8 | 3٫2 | 3٫8 | 3٫7 |
| 55-74 سنة | 44٫6 | 44٫4 | 43٫9 | 1٫0 | 1٫4 | 1٫1 |

*المصدر:* دراسة استقصائية عن القوة العاملة، إحصاءات النرويج.

**عدد الأشخاص العاملين حسب الصناعات الرئيسية والفئة العمرية. النسبة المئوية للإناث والذكور في كل صناعة، 2016**

|  |  | *15-74 سنة* | *15-24 سنة* | *25-39 سنة* | *40-54 سنة* | *55-74 سنة* |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| صفر كامل البلد | المجموع | 899 591 2 | 532 319 | 751 831 | 614 891 | 009 549 |
| ذكور | 53٪ | 50٪ | 53٪ | 52٪ | 54٪ |
| إناث | 47٪ | 50٪ | 47٪ | 48٪ | 46٪ |
| 01-03 الزراعة والحراجة وصيد الأسماك | المجموع | 138 57 | 729 7 | 791 11 | 256 16 | 401 21 |
| ذكور | 79٪ | 72٪ | 77٪ | 80٪ | 82٪ |
| إناث | 21٪ | 28٪ | 23٪ | 20٪ | 18٪ |
| 05-09 التعدين واستخراج الحجارة من المقالع | المجموع | 964 52 | 708 1 | 500 16 | 747 23 | 965 10 |
| ذكور | 79٪ | 83٪ | 77٪ | 78٪ | 85٪ |
| إناث | 21٪ | 17٪ | 23٪ | 22٪ | 15٪ |
| 10-33 الصناعة التحويلية | المجموع | 802 207 | 979 17 | 999 61 | 545 81 | 280 46 |
| ذكور | 77٪ | 75٪ | 76٪ | 76٪ | 78٪ |
| إناث | 23٪ | 25٪ | 24٪ | 24٪ | 22٪ |
| 35-39 الكهرباء والتزويد بالماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات | المجموع | 469 30 | 982 1 | 821 7 | 691 12 | 989 7 |
| ذكور | 79٪ | 81٪ | 77٪ | 77٪ | 85٪ |
| إناث | 21٪ | 19٪ | 23٪ | 23٪ | 15٪ |
| 41-43 التشييد | المجموع | 287 212 | 307 30 | 641 74 | 021 69 | 297 38 |
| ذكور | 91٪ | 93٪ | 92٪ | 90٪ | 91٪ |
| إناث | 9٪ | 7٪ | 8٪ | 10٪ | 9٪ |
| 45-47 تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية | المجموع | 043 349 | 139 87 | 174 107 | 490 101 | 242 53 |
| ذكور | 53٪ | 44٪ | 55٪ | 57٪ | 57٪ |
| إناث | 47٪ | 56٪ | 45٪ | 43٪ | 43٪ |
| 49-53 النقل والتخزين | المجموع | 257 137 | 443 11 | 683 38 | 650 50 | 497 36 |
| ذكور | 80٪ | 73٪ | 80٪ | 79٪ | 83٪ |
| إناث | 20٪ | 27٪ | 20٪ | 21٪ | 17٪ |
| 55-56 الأنشطة الفندقية والخدمات الغذائية | المجموع | 757 89 | 583 29 | 640 34 | 239 18 | 280 7 |
| ذكور | 43٪ | 36٪ | 47٪ | 44٪ | 44٪ |
| إناث | 57٪ | 64٪ | 53٪ | 56٪ | 56٪ |
| 58-63 المعلومات والاتصالات | المجموع | 789 87 | 019 5 | 467 36 | 722 33 | 622 12 |
| ذكور | 71٪ | 67٪ | 71٪ | 71٪ | 73٪ |
| إناث | 29٪ | 33٪ | 29٪ | 29٪ | 27٪ |
| 64-66 الأنشطة المالية وأنشطة التأمين | المجموع | 695 45 | 515 1 | 846 15 | 763 17 | 542 10 |
| ذكور | 52٪ | 51٪ | 55٪ | 51٪ | 51٪ |
| إناث | 48٪ | 49٪ | 45٪ | 49٪ | 49٪ |
| 68-75 العقارات، الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية | المجموع | 465 160 | 689 8 | 100 56 | 506 57 | 180 38 |
| ذكور | 59٪ | 48٪ | 55٪ | 58٪ | 69٪ |
| إناث | 41٪ | 52٪ | 45٪ | 42٪ | 31٪ |
| 77-82 الأنشطة الإدارية وأنشطة خدمات الدعم | المجموع | 473 125 | 069 17 | 531 47 | 704 40 | 181 20 |
| ذكور | 57٪ | 61٪ | 57٪ | 56٪ | 58٪ |
| إناث | 43٪ | 39٪ | 43٪ | 44٪ | 42٪ |
| 84 الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي | المجموع | 472 165 | 554 16 | 155 44 | 571 64 | 173 40 |
| ذكور | 51٪ | 67٪ | 51٪ | 48٪ | 50٪ |
| إناث | 49٪ | 33٪ | 49٪ | 52٪ | 50٪ |
| 85 التعليم | المجموع | 960 212 | 066 12 | 952 64 | 304 82 | 640 53 |
| ذكور | 34٪ | 43٪ | 35٪ | 31٪ | 36٪ |
| إناث | 66٪ | 57٪ | 65٪ | 69٪ | 64٪ |
| 86-88 أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي | المجموع | 465 540 | 636 52 | 550 179 | 003 186 | 270 122 |
| ذكور | 19٪ | 21٪ | 20٪ | 18٪ | 19٪ |
| إناث | 81٪ | 79٪ | 80٪ | 82٪ | 81٪ |
| 90-99 أنشطة خدمات أخرى | المجموع | 504 100 | 795 17 | 197 31 | 531 30 | 017 21 |
| ذكور | 42٪ | 36٪ | 38٪ | 42٪ | 51٪ |
| إناث | 58٪ | 64٪ | 62٪ | 58٪ | 49٪ |

*المصدر:* بيانات السجل، إحصاءات النرويج.

47- وسجل أعلى معدل للعمالة لدى *المهاجرين الوافدين* من بلدان الشمال (72.2 في المائة في عام 2016)، كما هو مبين في الجدول أدناه. وسجل أدنى معدلين للعمالة لدى المهاجرين من آسيا وأفريقيا، وهما 51.9 و42.3 في المائة على التوالي. وبوجه عام، إن معدل العمالة لدى النساء أدنى منه لدى الرجال.

المهاجرون العاملون كنسبة مئوية من السكان، حسب الخلفية   
15-74 سنة، 2014-2016

|  | كلا الجنسين | | | ذكور | | | إناث | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 2014 | 2015 | 2016 | 2014 | 2015 | 2016 | 2014 | 2015 | 2016 |
| بلدان الشمال | 76٫0 | 73٫3 | 72٫6 | 77٫9 | 74٫6 | 74٫0 | 73٫9 | 72٫0 | 71٫2 |
| بلدان أخرى في أوروبا الغربية | 70٫6 | 67٫2 | 67٫2 | 74٫5 | 70٫2 | 70٫0 | 64٫9 | 62٫9 | 63٫2 |
| بلدان أوروبا الشرقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي | 73٫2 | 68٫9 | 70٫1 | 76٫4 | 71٫2 | 72٫5 | 67٫6 | 65٫0 | 66٫3 |
| بلدان أخرى في أوروبا الشرقية | 63٫7 | 61٫8 | 62٫3 | 65٫8 | 63٫5 | 64٫5 | 62٫1 | 60٫5 | 60٫8 |
| أمريكا الشمالية وأوقيانيا | 66٫0 | 62٫0 | 61٫6 | 72٫1 | 67٫5 | 67٫0 | 59٫4 | 56٫2 | 55٫9 |
| آسيا | 56٫0 | 53٫0 | 51٫9 | 61٫5 | 57٫2 | 54٫8 | 51٫3 | 49٫5 | 49٫3 |
| أفريقيا | 42٫0 | 40٫8 | 42٫3 | 45٫7 | 43٫5 | 45٫4 | 37٫5 | 37٫2 | 38٫5 |
| أمريكا الجنوبية والوسطى | 62٫6 | 60٫1 | 60٫6 | 67٫4 | 63٫4 | 64٫2 | 59٫1 | 57٫6 | 58٫1 |

*المصدر:* بيانات السجل، إحصاءات النرويج.

48- ومعدل البطالة المسجل أعلى لدى المهاجرين الوافدين منه لدى السكان غير المهاجرين، كما هو مبين في الجدول أدناه. وفي الربع الثاني من عام 2017، بلغ معدل البطالة المسجل([[10]](#footnote-10)) لدى جميع المهاجرين 6.1 في المائة (كمتوسط). أما لدى السكان غير المهاجرين، فقد بلغ معدل البطالة المسجل 1.9 في المائة. وقد انخفض معدل البطالة بين عامي 2016 و2017 لدى المهاجرين وغير المهاجرين على السواء.

الأشخاص العاطلون عن العمل المسجلون، كنسبة مئوية من القوة العاملة، حسب البلد أو الجهة. الربع الثاني، 2014-2017

|  | كلا الجنسين | | | | ذكور | | | | إناث | | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| المجموع | 2٫7 | 2٫7 | 2٫9 | 2٫6 | 2٫9 | 3٫1 | 3٫3 | 2٫9 | 2٫4 | 2٫4 | 2٫4 | 2٫2 |
| السكان من غير المهاجرين | 1٫9 | 2٫0 | 2٫1 | 1٫9 | 2٫2 | 2٫3 | 2٫6 | 2٫2 | 1٫7 | 1٫6 | 1٫7 | 1٫5 |
| جميع المهاجرين | 7٫0 | 7٫2 | 7٫0 | 6٫1 | 6٫8 | 7٫3 | 7٫2 | 6٫1 | 7٫2 | 7٫0 | 6٫7 | 6٫0 |
| بلدان الشمال | 2٫7 | 3٫1 | 3٫0 | 2٫5 | 3٫2 | 3٫9 | 3٫7 | 3٫1 | 2٫2 | 2٫3 | 2٫2 | 1٫9 |
| بلدان أخرى في أوروبا الغربية | 3٫3 | 3٫8 | 4٫1 | 3٫5 | 3٫4 | 3٫9 | 4٫3 | 3٫7 | 3٫2 | 3٫5 | 3٫5 | 3٫0 |
| بلدان أوروبا الشرقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي | 7٫7 | 8٫8 | 8٫3 | 6٫9 | 7٫5 | 9٫0 | 8٫5 | 7٫0 | 7٫9 | 8٫1 | 7٫6 | 6٫7 |
| بلدان أخرى في أوروبا الشرقية | 6٫9 | 6٫8 | 6٫6 | 5٫5 | 6٫9 | 6٫7 | 6٫6 | 5٫2 | 7٫0 | 6٫9 | 6٫6 | 5٫8 |
| أمريكا الشمالية وأوقيانيا | 3٫1 | 3٫5 | 3٫1 | 3٫2 | 2٫7 | 3٫7 | 3٫1 | 3٫2 | 3٫6 | 3٫2 | 3٫0 | 3٫3 |
| آسيا | 8٫2 | 7٫6 | 7٫4 | 6٫6 | 7٫4 | 6٫9 | 6٫9 | 6٫3 | 9٫0 | 8٫3 | 7٫9 | 7٫0 |
| أفريقيا | 13٫3 | 11٫4 | 11٫1 | 10٫0 | 13٫2 | 11٫4 | 11٫2 | 9٫9 | 13٫4 | 11٫3 | 10٫7 | 10٫0 |
| أمريكا الجنوبية والوسطى | 6٫8 | 7٫4 | 7٫7 | 6٫4 | 6٫5 | 7٫7 | 7٫9 | 6٫3 | 7٫1 | 7٫2 | 7٫7 | 6٫6 |

*المصدر:* بيانات السجل، إحصاءات النرويج.

49- وفي الدراسة الاستقصائية عن القوة العاملة التي أجريت عام 2017، كان 43 في المائة من الأشخاص الذين أجابوا بأن لديهم إعاقة مستخدمين، وكان 47 في المائة من بينهم من الذكور و40 في المائة من الإناث، كما هو مبين في الجدول أدناه. وكان 3.9 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة عاطلين عن العمل. ومعدل البطالة أعلى لدى الرجال منه لدى النساء.

الأشخاص العاملون والعاطلون عن العمل ذوو الإعاقة في الفئة العمرية 15-66 سنة. الربع الثاني خلال الفترة 2014-2017، بالمائة

|  |  | الربع الثاني من 2014 | الربع الثاني من 2015 | الربع الثاني من 2016 | الربع الثاني من 2017 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الأشخاص العاملون ذوو الإعاقة٪ | كلا الجنسين | 43 | 43 | 44 | 43 |
| ذكور | 43 | 44 | 48 | 47 |
| إناث | 43 | 43 | 41 | 40 |
| الأشخاص العاطلون عن العمل ذوو الإعاقة٪ | كلا الجنسين | 2٫9 | 2٫5 | 3٫9 | 3٫9 |
| ذكور | 3٫9 | 3٫7 | 6٫0 | 5٫5 |
| إناث | 2٫0 | 1٫5 | 2٫1 | 2٫6 |

*المصدر:* الأشخاص ذوو الإعاقة، دراسة استقصائية عن القوة العاملة، إحصاءات النرويج.

(ز) نسبة المساعدة الدولية المقدمة إلى الدخل القومي الإجمالي

50- حققت النرويج، منذ عام 2013، هدفها المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهناك توافق آراء بين جميع الأحزاب بشأن الإبقاء على هذا المستوى من الإنفاق. وفي عام 2017، بلغت معونة الميزانية 33.9 مليار كرونة. وهذا الرقم يعادل 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

(أ) نظام الحكم

51- النرويج مملكة دستورية يتخذ حكمها شكلاً برلمانياً. ويستند الدستور النرويجي إلى مبدأ فصل السلطات الذي يكرس استقلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. غير أنه منذ الأخذ بمبدأ الحكم البرلماني في عام 1884، لم يعد في الإمكان الإبقاء على استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية، إذ لا يمكنها أن تحكم دون الحصول على ثقة الجمعية التشريعية. ويشكل الدستور، مع القانون العرفي الدستوري، الإطار القانوني للنظام السياسي للنرويج.

(ب) الديمقراطية والأحزاب السياسية والنظام الانتخابي

52- تعرف الجمعية التشريعية للنرويج باسم "الستورتينغ" (البرلمان). ويتكون البرلمان من 169 عضواً، وتجرى الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات. ولا توجد انتخابات فرعية، ولا ينص الدستور على حل البرلمان في الفترات الفاصلة بين الانتخابات. ولأن الحكم في النرويج يتخذ شكلاً برلمانياً، فإن البرلمان يحدد تشكيل الحكومة. ويمكن أن يبت أيضاً البرلمان فيما إذا كان ينبغي إجراء استفتاء بشأن مسألة معينة. وللبرلمان هيئة رئاسية يرأسها رئيس البرلمان الذي تتضمن مسؤولياته تحديد برنامج أعمال البرلمان وضمان التقيّد بالقواعد الدستورية في جميع الشؤون. ويتجنب الرئيس، قدر الإمكان، اتخاذ موقف في المسائل السياسية الصرفة التي تختلف الآراء بشأنها. ويتولى البرلمان سن القوانين، ويجري ذلك عادة بالاستناد إلى مشروع قانون تقدمه الحكومة.

53- وتجرى انتخابات البرلمان كل أربع سنوات. وتبلغ سن التصويت حالياً 18 عاماً. وتمارس النرويج نظام الاقتراع العام. ويكون كل فرد يحق له التصويت مؤهلاً لأن يترشح للانتخابات. ويستند النظام الانتخابي النرويجي إلى مبدأي الانتخاب المباشر والتمثيل النسبي في دوائر انتخابية متعددة الأعضاء، على نحو يتفق مع المقاطعات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، كان لتسعة أحزاب سياسية تمثيل في البرلمان (حزب العمل، وله 49 ممثلاً، وحزب المحافظين، وله 45 ممثلاً، وحزب التقدم، وله 27 ممثلاً، وحزب الوسط، وله 19 ممثلاً، وحزب اليسار الاشتراكي، وله 11 ممثلاً، والحزب الديمقراطي المسيحي، وله 8 ممثلين، والحزب الليبرالي، وله 8 ممثلين، وحزب الخضر، وله ممثل واحد، والحزب الأحمر، وله ممثل واحد). ويوجد عدد من الأحزاب السياسية الأصغر التي ليس لها تمثيل في البرلمان. ويجوز أيضاً للمجموعات التي لا تشكل أحزاباً سياسية أن تضع قوائم بمرشحيها للانتخابات. وفي الانتخابات العامة التي جرت في أيلول/سبتمبر 2017، بلغت نسبة مشاركة الناخبين 78.2 في المائة وكان 42.1 في المائة من المرشحين البالغ عددهم 437 4 مرشحاً من النساء. وتبلغ نسبة النساء بين أعضاء البرلمان الحالي 41.4 في المائة.

توزع المقاعد في البرلمان بين الأحزاب

| الحزب | فترة الانتخاب | عدد المقاعد |
| --- | --- | --- |
| حزب الوسط (Senterpartiet) | 2009-2013 | 11 |
| 2013-2017 | 10 |
| 2017-2021 | 19 |
| الحزب الديمقراطي المسيحي (Kristelig folkeparti) | 2009-2013 | 10 |
| 2013-2017 | 10 |
| 2017-2021 | 8 |
| حزب المحافظين (Høyre) | 2009-2013 | 30 |
| 2013-2017 | 48 |
| 2017-2021 | 45 |
| حزب الخضر (Miljøpartiet de Grønne) | 2009-2013 | صفر |
| 2013-2017 | 1 |
| 2017-2021 | 1 |
| حزب العمل (Det norske arbeiderparti) | 2009-2013 | 64 |
| 2013-2017 | 55 |
| 2017-2021 | 49 |
| الليبراليون (Venstre) | 2009-2013 | 2 |
| 2013-2017 | 9 |
| 2017-2021 | 8 |
| حزب التقدم (Fremskrittspartiet) | 2009-2013 | 41 |
| 2013-2017 | 29 |
| 2017-2021 | 27 |
| الحزب الأحمر (Rødt) | 2009-2013 | صفر |
| 2013-2017 | صفر |
| 2017-2021 | 1 |
| حزب اليسار الاشتراكي (Sosialistisk venstreparti) | 2009-2013 | 11 |
| 2013-2017 | 7 |
| 2017-2021 | 11 |

عدد الأحزاب السياسية الوطنية المعترف بها

| سنة الانتخاب | العدد |
| --- | --- |
| 2017 | 21 |
| 2013 | 20 |
| 2009 | 22 |

عدد الناخبين المؤهلين

| سنة الانتخاب | العدد |
| --- | --- |
| 2017 | 245 765 3 |
| 2013 | 600 643 3 |
| 2009 | 785 530 3 |

النسبة المئوية للنساء العضوات في البرلمان

| الفترة البرلمانية | النسبة المئوية |
| --- | --- |
| 2017-2021 | 42٫1 |
| 2013-2017 | 39٫6 |
| 2009-2013 | 39٫6 |

54- وأجريت ستة استفتاءات وطنية في النرويج، وكانت نسبة المشاركة فيها كالعادة أعلى من نسبة المشاركة في انتخابات البرلمان، إذ بلغت رقماً قياسياً قدره 89 في المائة عندما صوتت النرويج بشأن الانتساب إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في عام 1994. وفي عام 1905 صوت النرويجيون لصالح حل الوحدة مع السويد ومنح العرش لأمير الدانمرك كارل (الذي قَبِل أن يكون الملك حاكون السابع). وفي استفتاء أجري عام 1919، صوت النرويجيون لصالح تطبيق حظر على المشروبات الروحية، ولكن الحظر أُلغي بعد استفتاء جديد جرى في عام 1926. وصوتت النرويج ضد الانتساب إلى عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1972 والاتحاد الأوروبي في عام 1994.

(ج) الحكومة النرويجية

55- تتألف الحكومة من الحزب أو الأحزاب التي تستحوذ على أغلبية المقاعد في البرلمان، أو التي تشكل أقلية قادرة على الحكم. وهكذا تختار الهيئة الانتخابية الحكومة اختياراً غير مباشر. وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء (18 وزيراً في أيلول/ سبتمبر 2017). ويقوم مكتب رئيس الوزراء بمساعدة رئيس الوزراء في تصريف أعمال الحكومة وتنسيقها. والوزارات مسؤولة عن تنفيذ السياسات التي يقررها الوزراء في مختلف قطاعات الإدارة الحكومية. وتتخذ القرارات الرسمية التي تصدرها الحكومة شكل مرسوم ملكي.

56- ويتولى الملك المسؤولية عن السلطة التنفيذية، ولكن المراسيم الملكية يعتمدها مجلس الملك، الذي يتألف من الوزارات الحكومية. ويشغل الملك وظيفة رمزية مهمة بوصفه رئيس الدولة والممثل الرسمي للنرويج.

(د) المقاطعات والبلديات

57- تنقسم النرويج إلى 19 مقاطعة و426 بلدية (2017)، ويتخذ عدد من القرارات السياسية على هذين المستويين. وتفوض الحكومة إلى مجالس المقاطعات والبلديات سلطات مستقلة في بعض المجالات المتعلقة بالسياسة العامة، وهذه المجالات محددة في التشريع. ويُضطلع أيضاً بالكثير من عمليات الإدارة الحكومية على هذين المستويين.

58- وتقوم الحكومة بنقل المزيد من السلطات والمسؤوليات إلى الحكومة المحلية، فضلاً عن تطوير المستوى الحكومي الإقليمي. ويهدف إصلاح الحكم المحلي إلى إنشاء بلديات أكبر بغية تعزيز توفير الخدمات العامة. وفي عام 2020، سيخفض عدد البلديات إلى 354 بلدية. وستُسند إلى المستوى الحكومي الإقليمي مسؤوليات جديدة وسيعطى دوراً أكثر بروزاً في التنمية الاقليمية. وسيخفض عدد المقاطعات إلى 11 مقاطعة اعتباراً من عام 2020.

59- وتجرى انتخابات مجالس المقاطعات والبلديات كل أربع سنوات. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات مجالس المقاطعات والبلديات 60.2 في المائة في عام 2015. وبخلاف الانتخابات البرلمانية، التي تمثل فيها الغالبية العظمى للمرشحين أحزاباً مسجلة، تشيع كثيراً قوائم المرشحين المستقلين المحليين في انتخابات المقاطعات والبلديات.

(ه) الهيكل القانوني

60- تتولى المحاكم القانونية، المستقلة تماماً عن السلطات الدستورية الأخرى، مهمة إقامة العدل. وهناك ثلاث درجات للتقاضي: المحكمة المحلية الابتدائية، ومحكمة الاستئناف، والمحكمة العليا على المستوى الأعلى. ويجوز النظر في القضايا المدنية والجنائية في مختلف الدرجات. وتُعرض القضايا المدنية على المحاكم من قبل أطراف القضية، أما القضايا الجنائية، فتتولى عرضها على المحاكم سلطة الادعاء. وقد تخضع مشروعية القرارات الإدارية لرقابة إحدى المحاكم. وكقاعدة رئيسية، يجري النظر في النزاعات المدنية أولاً عن طريق مجلس توفيق موجود في كل بلدية ويتألف من أشخاص عاديين. وتضاف إلى المحاكم العادية محاكم خاصة، من بينها محكمة العمل ومحاكم تجميع الأراضي.

61- وفي عام 2002، نقلت الرقابة الإدارية للمحاكم من وزارة العدل، التي كانت تضطلع بها منذ إنشاء دولة النرويج في عام 1814، إلى إدارة المحاكم الوطنية. وقد أنشئت هذه الهيئة بغية الحفاظ على استقلال المحاكم إزاء سلطات الحكم الأخرى. ولا تملك وزارة العدل والأمن العام أية سلطة إملائية على إدارة المحاكم الوطنية، ولكنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صوغ التشريعات المتعلقة بالمحاكم.

62- ويتولى أمين المظالم البرلماني المعني بالإدارة الحكومية أيضاً الإشراف على وكالات الإدارة العامة. ويُحقق أمين المظالم في الشكاوى المقدمة من المواطنين فيما يتعلق بأي مظلمة ترتكبها إحدى الوكالات الحكومية. ويعالج أمين المظالم الشكاوى المتعلقة بالقرارات الإدارية على كل من مستوى الحكومة والمقاطعة والبلدية، ويجوز له أيضاً أن يتخذ المبادرة بالتحقيق في مسألة ما.

63- ويستند النظام القانوني إلى كل من التشريع والقانون العرفي كمصدرين للقانون. ولتلبية متطلبات القانون العرفي، يجب أن يكون العرف قد مورس باستمرار على مدى فترة طويلة من الزمن، ويجب على الممارسين القانونيين والمجتمع على السواء اعتبار العرف ملزماً قانوناً. ويضطلع القانون العرفي بدور هام في قانون التعويض عن الأضرار، وقانون الأخطاء، وقانون العقود، وقانون الإدارة العامة، والقانون الدستوري.

(و) الشعوب الأصلية

64- شعب الصامي هو الشعب الأصلي للنرويج. وهو يعيش تقليدياً في الأجزاء الشمالية والشرقية من النرويج، وفي أجزاء من السويد وفنلندا وروسيا.

65- وتقوم السياسة النرويجية المتعلقة بالصاميين على أساس الاعتراف بأن دولة النرويج أُنشئت على إقليم الشعبين النرويجي والصامي، وأن لكلا الشعبين الحق نفسه في تطوير ثقافتهما ولغتهما.

66- وحقوق الصاميين محمية بموجب المادة 108 من الدستور النرويجي، التي تنص على أن "تضطلع سلطات الدولة بمسؤولية إيجاد الظروف التي تمكن شعب الصامي من الحفاظ على لغته وثقافته وأسلوب عيشه وتطويرها". وحقوق الصاميين محمية أيضاً في أحكام أكثر تحديداً واردة في القانون المتعلق بالبرلمان الصامي (Sámediggi) وفي مسائل قانونية أخرى تتعلق بالصاميين (قانون الصاميين)، وفي تشريعات أخرى، ومن خلال التزامات النرويج بمقتضى مختلف الاتفاقيات الدولية، ولا سيما المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية منظمة العمل الدولية 169 المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة.

67- وللصاميين برلمان خاص بهم، (Sámediggi) أُنشئ في عام 1989 بموجب قانون الصاميين. وهو هيئة سياسية تمثيلية ومنتخبة للصاميين في النرويج، وخاصة بوصفهم حزباً في الحوار مع الحكومة المركزية. ويهتم البرلمان بأية مسألة يرى أنها تمس بوجه خاص شعب الصامي. وسجل زهاء 000 17 صامي في السجل الانتخابي في انتخابات البرلمان الصامي في عام 2017.

68- وفي السنوات الأخيرة، أعطيت الأولوية، في السياسات المتبعة تجاه الصاميين، للاعتراف بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية وتعزيزها، ولإقامة هيكل أساسي للمؤسسات في المجتمع الصامي. ووضعت تشريعات وإجراءات وبرامج لتعزيز لغة الصاميين وثقافتهم وصناعاتهم ومجتمعهم. ويتسم كل من قانون الصاميين، وقانون فنمارك، وإجراءات التشاور بين سلطات الدولة والبرلمان الصامي بأهمية خاصة.

69- ولغات الصاميين هي لغات رسمية في النرويج، إلى جانب اللغتين النرويجيتين المكتوبتين *bokmål* و*nynorsk.* ويعترف أيضاً بصامية الشمال وصامية لولي وصامية الجنوب بوصفها لغات إقليمية أو لغات أقليات في النرويج، وهي محمية بموجب الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات.

70- ويحق لشعب الصامي، بوصفه شعباً أصلياً، أن يستشار بشأن المسائل التي قد تمسه مباشرة. وقد عقد البرلمان الصامي وسلطات الحكومة المركزية اتفاقاً بشأن كيفية إجراء هذه المشاورات في الإجراءات الخاصة بالمشاورات بين سلطات الدولة والبرلمان المؤرخة 11 أيار/مايو 2005. وقد تضطر السلطات أيضاً، في بعض المسائل، إلى التشاور مع هيئات صامية اخرى إضافة إلى البرلمان، وخاصة في المسائل التي تمس بصورة مباشرة استخدام أراضي الصاميين، مثل تربية الرنى.

71- وفي عام 2005، اعتمد برلمان النرويج قانون فنمارك. وبموجب قانون فنمارك، نُقلت حقوق ملكية المناطق الموجودة في مقاطعة فنمارك والتي كانت الدولة تملك بشأنها سندات ملكية رسمية أو التي كانت تعتبر مالكة لها من دون سندات ملكية رسمية (حوالي 95 في المائة من مقاطعة فنمارك) إلى كيان مستقل هو وكالة فنمارك العقارية ("Finnmarkseiendommen"). ويدير هذه الوكالة مجلس مؤلف من ستة أعضاء، ثلاثة منهم يعينهم البرلمان الصامي، وثلاثة يعينهم مجلس مقاطعة فنمارك. وينظم القانون أيضاً استخدام السكان المحليين وغيرهم من الناس لموارد طبيعية معينة على أراضي الوكالة العقارية.

72- ويؤكد قانون فنمارك أن الصاميين اكتسبوا، بصورة جماعية وفردية، حقوقاً في الأرض في فنمارك من خلال الاستخدام المطول للأرض والمناطق المائية. ويستدل بوضوح من القانون على أنه لا يتعارض مع أية حقوق اكتسبها الصاميون وغيرهم من الناس عن طريق التقادم أو الاستخدام الممعن في القدم. وقد أنشئت لجنة فنمارك لتوضيح وجود مثل هذه الحقوق. ومهمة اللجنة هي تقصي حقوق استخدام وملكية الأرض التي نقلت إلى وكالة فنمارك العقارية بموجب قانون فنمارك. وفي 1 أيلول/سبتمبر 2017 أنهت اللجنة استقصاءاتها في خمسة ميادين جغرافية وهي تُعنى حالياً بميدانين آخرين. ويمكن إحالة المنازعات التي تنشأ بعد انتهاء اللجنة من استقصاءاتها في ميدان ما أمام محكمة الأراضي غير المزروعة التابعة لفنمارك. ويمكن الطعن في أحكام المحكمة أمام المحكمة العليا النرويجية.

(ز) الأقليات القومية

73- يعترف باليهود، والكفينيين/النرويجيين المنحدرين من أصل فنلندي، والروما، وشعب الرومان/التتر وفنلنديي الغابات بوصفهم أقليات قومية في النرويج. وتعرَف الأقليات القومية بأنها جماعات لها روابط طويلة الأمد بالبلد.

74- وقد صدقت النرويج على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات في عام 1993 وعلى الاتفاقية الإطارية الأوروبية لحماية الأقليات القومية في عام 1999. ويُعترف يالكيفينية والرمانيزية والرومانية بوصفها لغات إقليمية أو لغات أقليات.

75- ويتمثل هدف السلطات العامة في وضع سياسة متسقة بشأن الأقليات القومية بالتحاور مع منظمات الأقليات القومية. وتشارك المنظمات بانتظام في "منتدى الاتصال" بين الأقليات القومية والسلطات المركزية، وتساعد بذلك على تعزيز الوعي بوضع الأقليات القومية في المجتمع وبأنشطة الأقليات القومية في المجتمع المدني. وإضافة إلى منتدى الاتصال، تعقد الوزارات اجتماعات مع ممثلي الأقليات القومية حيث ما اقتضى الأمر ذلك.

76- وتقدم كل سنة منحة إلى الأقليات القومية من ميزانية الحكومة المركزية. ويهدف برنامج المنح إلى دعم الأنشطة التي تعزز المشاركة النشطة في المجتمع، وضمان تكافؤ الفرص للجميع، ومكافحة التمييز. والقصد من برنامج المنح هو المساعدة على ضمان تنفيذ المبادئ المكرسة في الاتفاقية الإطارية الأوروبية عملياً.

77- ويمكن تقديم طلب للحصول على دعم أساسي لتغطية تكاليف تشغيل المنظمات القائمة على أساس أقلية قومية أو لتمويل مشاريع تهدف إلى نشر المعلومات عن حالة الأقليات القومية وأنشطة المساعدة الذاتية والتعاون بين جماعات الأقليات.

78- وبغية تشجيع المشاركة الفعالة في المجتمع ومنع التمييز، يتم التركيز بوجه خاصة على التعليم، للبالغين والأطفال على السواء. وإضافة إلى ذلك، تبذل جهود لتعزيز المصالحة وبناء الثقة بين السلطات النرويجية والأقليات القومية.

(ح) الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية

79- أنشئ السجل النرويجي للمنظمات غير الهادفة إلى الربح في كانون الأول/ديسمبر 2008، وهناك أكثر من 000 40 منظمة من هذه المنظمات مسجلة فيه. ويدير السجل مركز سجل Brønnøysund. والتسجيل طوعي. والهدف الرئيسي للسجل هو تسهيل وتحسين التفاعل بين الحكومة والقطاع التطوعي.

(ط) الجريمة والعدالة

80- في عام 2016، بلغ عدد *أفراد الشرطة* 182 شرطياً لكل 000 100 نسمة. وفي عام 2017، كان هناك 379 *قاضياً* عادياً و111 نائب قاض في المحاكم الابتدائية، و173 قاضياً في محاكم الدرجة الثانية، و20 قاضياً في المحكمة العليا.

81- وفي عام 2014 (أحدث الإحصاءات المتاحة)، صدر بحق 600 269 شخص ما مجموعه 600 302 *عقوبة*، وهو ما يشكل نقصاناً قدره 1.7 في المائة و2.2 في المائة، على التوالي، عن العام السابق. و10 في المائة من جميع الأشخاص الذين صدرت بحقهم عقوبات في عام 2014 عوقبوا أكثر من مرة واحدة خلال العام. وفرضت المحاكم 600 19 عقوبة، وهو ما يشكل نقصاناً قدره 10 في المائة عن العام السابق. وكان توزع أنواع العقوبات التي فرضتها المحاكم كالتالي: 54 في المائة للسجن غير المشروط، و27 في المائة للسجن المشروط، و12 في المائة لأحكام الخدمة المجتمعية، و8 في المائة للغرامات.

82- وفي عام 2015، بلغ متوسط عدد الأشخاص الذين *سجنوا* في النرويج 746 3 شخصاً، وهو ما يشكل زيادة قدرها 4.3 في المائة عن عام 2012. وفي المتوسط، أدين 583 2 شخصاً، وأودع 92 شخصاً في الاحتجاز الاحتياطي، واحتجز 000 1 شخص رهن المحاكمة، وسجن 71 شخصاً لعدم دفع الغرامات. وازداد عدد السجناء المدانين بين عامي 2012 و2015 بنسبة 3.6 في المائة وعدد السجناء المحتجزين رهن المحاكمة بنسبة 5.8 في المائة. وظلت نسبة السجينات مستقرة إلى حد ما خلال السنوات الأخيرة، وبلغت 5.6 في المائة من مجموع السجناء في عام 2015 مقابل 5.1 في المائة في عام 2014. وسجن 24 طفلاً (تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة) في عام 2015، و27 في عام 2014، و27 في عام 2013، و51 في عام 2012. وفي عام 2005، وهو أقرب عام تتوفر فيه أرقام قابلة للمقارنة، سجن 59 شخصاً دون الثامنة عشرة من العمر.

83- وفي عام 2016، أُبلغت الشرطة بوقوع 500 336 *جريمة*، وهو ما يمثل نقصاناً قدره 4.3 في المائة عن عام 2015 و9.6 في المائة عن عام 2014. وعندما تؤخذ الزيادة السكانية في الحسبان، يلاحظ أن مستوى الجريمة ظل عند أدنى مستوى له خلال الأعوام ال‍ 24 الماضية، وهي الفترة التي تتوفر فيها إحصاءات قابلة للمقارنة. ويرجع تناقص العدد الإجمالي للجرائم، بصورة رئيسية، إلى تناقص جرائم التربح (أنواع مختلفة من السرقات). وفي عام 2016، أُبلغت الشرطة بوقوع 000 35 حالة عنف وتهديد. وازداد عدد هذا النوع من الجرائم على مدى عدة سنوات، وذلك، أساساً، بسبب ازدياد عدد حالات العنف المنزلي المبلغ بها. وعندما تؤخذ الزيادة السكانية في الحسبان، يتبين أن نسبة جرائم العنف المبلغة للشرطة ظلت مع ذلك مستقرة نسبياً منذ منعطف الألفية.

84- وقد ألغت النرويج *عقوبة الإعدام* على جميع الجرائم المرتكبة في أوقات السلم والحرب على السواء.

85- وأُبلغت الشرطة في عام 2016، بوقوع ما يقرب من 100 7 *جريمة جنسية*، وهو ما يشكل زيادة قدرها 24 في المائة عن عام 2015 و48 في المائة عن عام 2014. وحدثت زيادة في عدد حالات الاغتصاب المبلغ بها، فضلاً عن حوادث تتعلق بجماع مع أطفال. ويعتبر ازدياد تركيز الشرطة وغيرها من الوكالات على هذا النوع من الجرائم عاملاً يفسر ارتفاع أعدادها.

86- وشكلت السرقة *وجرائم التربّح* نحو 40 في المائة من الجرائم التي أبلغت بها الشرطة في عام 2016. وأبلغت الشرطة بوقوع حوالي 000 105 حالة سرقة، وهو ما يشكل نقصاناً قدره 000 10 حالة عن عام 2015 و000 28 حالة عن عام 2014. ويتراجع عدد حالات النشل وسرقة السيارات وسرقة الممتلكات الشخصية منذ عدة سنوات.

87- وسجلت حالة وفاة واحدة في السجن في عام 2015. وسجلت حالتا *وفاة لسجناء* خارج السجن (في الطريق إلى المستشفى أو لدى المغادرة).

ثانياً- الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف- قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

(أ) الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان

88- ترد حالة التصديق في الجدول أدناه.

| *الاتفاقية/البروتوكول* | *توقيع/تصديق* | *التحفظات/الإعلانات* | *قبول الإجراءات الاختيارية* |
| --- | --- | --- | --- |
| العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966 | تصديق 13/9/1972 | رهناً بتحفظات على الفقرة 1(د) من المادة 8، مفادها أن "الممارسة النرويجية الراهنة المتمثلة في إحالة نزاعات العمل إلى المجلس الحكومي المعني بالأجور (وهو لجنة تحكيم ثلاثية دائمة معنية بشؤون الأجور) بموجب قانون برلماني صدر بخصوص النزاع المعين لا تشكل ممارسةً تتنافى مع الحق في الإضراب، إذ إن هذا الحق يحظى بالاعتراف الكامل في النرويج". |  |
| العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966 | تصديق 13/9/1972 | رهناً بالتحفظات على الفقرتين 2(ب) و3 من المادة 10 "بشأن الإلزام بفصل الأحداث المتهمين والمدانين عن البالغين"، وعلى الفقرتين 5 و7 من المادة 14، وعلى الفقرة 1 من المادة 20.  19 أيلول/سبتمبر 1995  [تعلن حكومة النرويج أنه] على إثر بدء نفاذ تعديل لقانون الإجراءات الجنائية يكفل الحق في إعادة النظر في أي حكم يصدر بالإدانة أمام محكمة أعلى في جميع القضايا، لن يستمر تطبيق التحفظ الذي أبدته مملكة النرويج على الفقرة 5 من المادة 14 من العهد إلا في الظروف الاستثنائية التالية:  1- Riksrett (المحكمة الجنائية للموظفين العموميين)  وفقاً للمادة 86 من الدستور النرويجي، تشكل محكمة خاصة للنظر في القضايا الجنائية المرفوعة ضد أعضاء الحكومة، أو "الستورتينغ" (البرلمان)، أو المحكمة العليا، دون الحق في الاستئناف.  2- الإدانة من قبل محكمة استئناف  في القضايا التي يبرَّأ فيها المدعى عليه أمام محكمة الدرجة الأولى لكنه يدان أمام محكمة الاستئناف، لا يجوز استئناف الحكم بالإدانة على أساس ارتكاب خطأ في تقييم الأدلة المتعلقة بمسألة ارتكاب الذنب. وإذا كانت محكمة الاستئناف التي أدانت المدعى عليه هي المحكمة العليا، فلا يجوز بأي حال من الأحوال استئناف الحكم بالإدانة. | 31 آب/أغسطس 1972  "تعترف النرويج باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المشار إليها في المادة 28 من العهد بتلقي رسائل تدعي فيها دولة طرف أن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب العهد، وبالنظر في هذه الرسائل". |
| الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965 | تصديق 6/8/1970 |  | 23 كانون الثاني/يناير 1976  تعترف النرويج باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري في تلقي البلاغات الواردة من الأفراد ومجموعات الأفراد الخاضعين لولاية النرويج والبت فيها بموجب المادة 14، مع إبداء تحفظ يقضى بألا تنظر اللجنة في أي بلاغ يقدمه فرد أو مجموعة من الأفراد ما لم تتأكد اللجنة من أن المسألة نفسها ليست موضع بحث أو لم يسبق بحثها بموجب إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية. |
| اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979 | تصديق 21/5/1981 |  |  |
| اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 1984 | تصديق 9/7/1986 |  | تعترف النرويج باختصاص اللجنة في تسلم ودراسة بلاغات تفيد بأن دولة طرفاً تدعي أن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.  تعترف النرويج باختصاص اللجنة في تسلم ودراسة بلاغات واردة من أفراد أو نيابة عن أفراد يخضعون لولايتها ويدعون أنهم ضحايا لانتهاك دولة طرف لأحكام الاتفاقية. |
| اتفاقية حقوق الطفل، 1989 | تصديق 8/1/1991 |  |  |
| الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990 | قررت النرويج في عام 2002 أن لا تصبح طرفاً في هذه الاتفاقية، إذ اعتُبرت صيغة الاتفاقية على قدر من الغموض وانعدام الدقة بشأن عدد من النقاط يصعب معه توضيح ما قد يترتب على التصديق عليها من عواقب والتزامات. وساور النرويج أيضاً القلق من أن الاتفاقية قد تقوض الالتزامات القائمة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وازدواجية الحقوق القائمة، مع وجود تباينات إلى حد ما، أمر مؤسف إذ إن ذلك قد يفضي إلى اللبس. وقد صدقت النرويج على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق العمال. وتطبَّق هذه الاتفاقيات أيضاً على المواطنين الأجانب المقيمين في النرويج. وتشارك النرويج بنشاط في الأمم المتحدة وفي المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وفي مختلف المنتديات الدولية التي تدرَج حقوق المهاجرين في جداول أعمالها، وتولي النرويج أولوية قصوى للجهود الرامية إلى تحسين معايير العمل، والتي لها أهمية حاسمة أيضاً في سياق حقوق المهاجرين. |  |  |
| اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006 | تصديق 3/6/2013 | الإعلانات:  المادة 12  "تعترف النرويج بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع الآخرين في جميع مناحي الحياة. وتعترف النرويج أيضاً بالتزاماتها باتخاذ التدابير المناسبة لتوفير إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم الذي قد يتطلبونه أثناء ممارسة أهليتهم القانونية. وعلاوة على ذلك، تعلن النرويج فهم أن الاتفاقية تسمح بإلغاء الأهلية القانونية أو الدعم في ممارسة الأهلية القانونية، و/أو الوصاية الإلزامية، في الحالات التي تكون فيها مثل هذه التدابير ضرورية كملاذ أخير وخاضعة للضمانات".  المادتان 14 و25  "تعترف النرويج بتمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحق في الحرية الشخصية والأمن الشخصي، والحق في مراعاة السلامة البدنية والعقلية على قدم المساواة مع الآخرين. وعلاوة على ذلك، تعلن النرويج فهم أن الاتفاقية تسمح بالرعاية الإلزامية أو العلاج الإلزامي للأشخاص، بما في ذلك اتخاذ تدابير لعلاج الأمراض العقلية، حينما تقتضي الظروف أن يكون هذا النوع من العلاج ضرورياً كملاذ أخير وأن يخضع العلاج للضمانات". |  |
| الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، 2006 | توقيع 21/12/2007 |  |  |
| البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، 2000 | تصديق 23/9/2003 |  |  |
| البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، 2000 | تصديق 2/10/2001 |  |  |
| البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلق بحق الفرد في التظلم، 1966 | تصديق 13/9/1972 | رهناً بالتحفظ التالي على الفقرة 2 من المادة 5: "... لا تتمتع اللجنة بصلاحية النظر في بلاغ من أي فرد إذا كانت المسألة نفسها لم يسبق بحثها بموجب إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية". |  |
| البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، 1989 | تصديق 5/9/1991 |  |  |
| البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمتعلق بالشكاوى الفردية وإجراءات التحقيق، 1999 | تصديق 5/3/2002 |  |  |
| البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب المتعلق بقيام الهيئات الوطنية والدولية بزيارات منتظمة إلى أماكن الاحتجاز، 2002 | تصديق 27/6/2013 |  |  |
| البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة المتعلق بالشكاوى الفردية، 2006  البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتعلق بالشكاوى الفردية، 2008 | قدمت الحكومة في أيلول/ سبتمبر 2016 كتاباً أبيض إلى البرلمان بشأن آليات تقديم الشكاوى المتعلقة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وباتفاقية حقوق الطفل. |  |  |
| البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، 2011 | وكان الاستنتاج أن الحكومة لن تقدم في الوقت الراهن اقتراحات مفادها أنه ينبغي للنرويج أن تصبح طرفاً في البروتوكولات الاختيارية ذات الصلة. ويرجع ذلك إلى وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن العواقب. وترى الحكومة أن الكثير من الأحكام المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي اتفاقية حقوق الطفل لا تصلح تماماً لأن تكون موضع استعراض دولي استناداً إلى شكاوى فردية لأنها تحدد أهدافاً غامضة وبعيدة المدى تعطي الدول الأطراف هامشاً كبيراً للتقدير.  وينبغي أن تُتخذ القرارات المتعلقة بكيفية إعمال هذه الحقوق من قبل مؤسسات منتخبة بالتصويت الشعبي. أما البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن السبب الرئيسي الذي يدفع الحكومة إلى عدم اقتراح أن تصبح النرويج عضواً فيه هو أن لجنة الاتفاقية تفسر هذه الاتفاقية في بعض المجالات تفسيراً بعيد المدى لا يتفق مع مفهوم معظم الدول الأطراف. وفي كانون الثاني/يناير 2017، أيدت غالبية كبيرة في البرلمان استنتاج الحكومة. |  |  |

(ب) اتفاقيات الأمم المتحدة والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان

89- النرويج طرف في الاتفاقيات المدرجة في الجدول أدناه.

| *الاتفاقية/البروتوكول* | *تصديق/انضمام* |
| --- | --- |
| اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، 1948 | تصديق 22/7/1949 |
| الاتفاقية الخاصة بالرق، 1926، بصيغتها المعدلة عام 1955 | تصديق 11/4/1957 |
| اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، 1949 | انضمام 23/1/1952 |
| الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، 1951 وبروتوكولها لعام 1967 | تصديق 23/3/1953 |
| الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، 1954 | تصديق 19/11/1956 |
| اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، 1961 | انضمام 11/8/1971 |
| نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 1998 | تصديق 16/2/2000 |
| اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000، وبروتوكولاها المتعلقان بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو وبمنع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه | تصديق 23/9/2003 |
| معاهدة تجارة الأسلحة، 2013 | تصديق 12/2/2014 |

(ج) اتفاقيات منظمة العمل الدولية (مجموعة مختارة)

90- النرويج طرف في الاتفاقيات المدرجة في الجدول أدناه.

| *الاتفاقية/البروتوكول* | *تصديق* |
| --- | --- |
| اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة)، 1921 (رقم 14) | تصديق 7/7/1937 |
| اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29) | تصديق 1/7/1932 |
| بروتوكول 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29) | تصديق 9/11/2015 |
| اتفاقية تفتيش العمل، 1947 (رقم 81) | تصديق 5/1/1949 |
| توصية بشأن العمال المهاجرين، 1949 (رقم 86) | تصديق 17/2/1955 |
| اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87) | تصديق 4/7/1949 |
| اتفاقية العمال المهاجرين، 1949 (رقم 97) | تصديق 17/2/1955 |
| اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98) | تصديق 17/2/1955 |
| اتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100) | تصديق 24/9/1959 |
| اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952 (رقم 102) | تصديق 30/9/1954 |
| اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105) | تصديق 14/4/1958 |
| اتفاقية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، 1957 (رقم 106) |  |
| الاتفاقية المتعلقة بالتمييز (في الاستخدام والمهنة) 1958 (رقم 111) | تصديق 24/9/1959 |
| اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، 1962 (رقم 118) | تصديق 28/8/1963 |
| اتفاقية سياسة العمالة، 1964 (رقم 122) | تصديق 6/6/1966 |
| اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، 1969 (رقم 129) | تصديق 14/4/1971 |
| اتفاقية تحديد الحد الأدنى للأجور، 1970 (رقم 131) |  |
| اتفاقية الإجازة مدفوعة الأجر (مراجعة)، 1970 (رقم 132) | تصديق 22/6/1973 |
| اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973 (رقم 138) | تصديق 8/7/1980 |
| اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 (رقم 143) | تصديق 24/1/1979 |
| اتفاقية علاقات العمل (في الخدمة العامة)، 1978 (رقم 151) | تصديق 19/3/1980 |
| اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، 1981 (رقم 155) | تصديق 22/6/1982 |
| تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال والعاملات: اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، 1981 (رقم 156) | تصديق 22/6/1982 |
| الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، 1989 (رقم 169) | تصديق 19/6/1990 |
| الاتفاقية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182) | تصديق 21/12/2000 |
| اتفاقية حماية الأمومة، 2000 (رقم 183) | تصديق 9/11/2015 |
| اتفاقية العمل البحري، 2006 | تصديق 10/2/2009 |

(د) اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

91- النرويج طرف في الاتفاقيات المدرجة في الجدول أدناه.

| *الاتفاقية/البروتوكول* | *تصديق* |
| --- | --- |
| اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، 1960 | تصديق 8/1/1963 |

(ه) اتفاقيات مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

92- النرويج طرف في الاتفاقيات المدرجة في الجدول أدناه.

| *الاتفاقية/البروتوكول* | *تصديق* |
| --- | --- |
| الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف بالأحكام المتصلة بالتزامات النفقة تجاه الأطفال وتنفيذها، 1958 | تصديق 2/9/1965 |
| الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف بالطلاق والهجر، 1970 | تصديق 15/8/1978 |
| الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف بالقرارات ذات الصلة بالتزامات النفقة وتنفيذها، 1973 | تصديق 12/4/1978 |
| الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على الصعيد الدولي، 1980 | تصديق 9/1/1989 |
| الاتفاقية المتعلقة بحماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، 1993 | تصديق 25/9/1997 |
| الاتفاقية المتعلقة بالاختصاص والقانون المنطبق والاعتراف والإنفاذ والتعاون في مجال المسؤولية الأبوية وتدابير حماية الأطفال، 1996 | تصديق 30/4/2016 |

(و) اتفاقيات جنيف وغيرها من المعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

93- النرويج طرف في الاتفاقيات المدرجة في الجدول أدناه.

| *الاتفاقية/البروتوكول* | *تصديق* |
| --- | --- |
| اتفاقية جنيف (الأولى) لتحسين حال الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان، 1949 | تصديق 3/8/1951 |
| اتفاقية جنيف (الثانية) لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى أفراد القوات المسلحة في البحار، 1949 | تصديق 3/8/1951 |
| اتفاقية جنيف (الثالثة) بشأن معاملة أسرى الحرب، 1949 | تصديق 3/8/1951 |
| اتفاقية جنيف (الرابعة) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، 1949 | تصديق 3/8/1951 |
| البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، 1977 | تصديق 14/12/1981 |
| البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، 1977 | تصديق 14/12/1981 |
| اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، 1997 | تصديق 9/7/1998 |
| الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية، 2008 | تصديق 3/12/2008 |

(ز) اتفاقيات مجلس أوروبا (مجموعة مختارة)

94- النرويج طرف في الاتفاقيات المدرجة في الجدول أدناه.

| *الاتفاقية/البروتوكول* | *تصديق* |
| --- | --- |
| اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، 1950 (صدقت النرويج أيضاً على البروتوكولات الإضافية رقم 1 و4 و6 و7 و13 الملحقة بالاتفاقية) | تصديق 15/1/1952 |
| الميثاق الاجتماعي الأوروبي (منقح)، 1996 | تصديق 7/5/2001 |
| الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 1987 | تصديق 21/4/1989 |
| الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، 1992 | تصديق 10/11/1993 |
| الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية، 1995 | تصديق 17/3/1999 |
| البروتوكول الإضافي لاتفاقية الجرائم الإلكترونية المتعلق بتجريم أفعال العنصرية وكره الأجانب المرتكبة بواسطة نظم حاسوبية، 2003 | تصديق 29/4/2008 |
| اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، 2005 | تصديق 17/1/2008 |
| اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الاطّلاع على الوثائق الرسمية، 2009 | تصديق 11/9/2009 |
| اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، 2011 | تصديق 5/7/2017 |

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

(أ) التشريع

95- تحظى حقوق الإنسان بالحماية بموجب الدستور، وقانون حقوق الإنسان، وتشريعات محددة في عدد من المجالات المختلفة.

96- والنرويج بلد ذو نظام قانوني مزدوج. فلكي تكون الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واجبة التطبيق مباشرة في القانون النرويجي، يجب - مبدئياً - إدماجها في القانون النرويجي أو تحويلها إلى قانون نرويجي. ويعني الإدماج إدماج الاتفاقية بذاتها في القانون النرويجي عن طريق أحكام محددة، كأن تدمَج مثلاً في قانون حقوق الإنسان. ويعني التحويل صياغة التشريعات الوطنية بحيث تتفق مع الاتفاقية. وقد يكون التحويل إيجابياً أو سلبياً. وفي التحويل الإيجابي ينفذ البرلمان التشريع الجديد أو يعدل التشريع القائم بغية الامتثال للاتفاقية المعنية، في حين يعتبر البرلمان، في التحويل السلبي، أن التشريع النرويجي القائم يتفق بالفعل مع الاتفاقية.

97- ومن مبادئ القانون النرويجي العام أيضاً أنه ينبغي تفسير القانون النرويجي بما يتفق مع الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي العام والملزمة للنرويج. وهذا المبدأ على درجة بالغة من القوة فيما يتعلق بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وقد احتجت المحكمة العليا النرويجية مراراً بهذا المبدأ.

98- وتنطبق الأحَدية في بعض مجالات القطاع القانوني، أي أن ينص قانون معين صراحةً على أن الأحكام الواردة فيه تنطبق في ظل القيود الناشئة عن القانون الدولي العام، بما في ذلك حقوق الإنسان. ويشكل قانون الإجراءات المدنية النرويجي وقانون العقوبات المدني العام مثالين على هذا التشريع.

الدستور

99- يستند الدستور النرويجي، الذي اعتمد في عام 1814، إلى مبادئ سيادة الشعب، وفصل السلطات، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. غير أن دستور عام 1814 لم يشتمل على شرعة حقوق كاملة، وإنما نص على حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتفق عليها في ذلك الوقت. وأضيفت في السنوات الأخيرة مواد تتعلق بحقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2011 قدمت لجنة معنية بحقوق الإنسان عيَنها البرلمان تقريراً مع مقترحات بشأن تعزيز حقوق الإنسان في الدستور. وتضمن التقرير عدة تعديلات مقترحة للدستور وتتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تأمين حقوق الطفل في الدستور.

100- وقدمت جميع المقترحات الواردة في التقرير إلى البرلمان من قبل مجموعات مختلفة من الممثلين المنتخبين تتألف من أعضاء من جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان. واعتمد في عام 2014 عدد من المقترحات، وأضيفت شرعة جديدة لحقوق الإنسان في الفصل هاء من الدستور. وتنشئ المادة الأولى من الفصل واجباً عاماً أناطته بجميع السلطات العامة ويقضي باحترام وصون حقوق الإنسان المدرجة في الدستور وفي معاهدات حقوق الإنسان الملزمة للنرويج. (راجع المادة 92).

101- ووفقاً للمحكمة العليا، لا يمكن أن يُفهم من الإشارة إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الملزمة للنرويج في المادة 92 على أنها تعني إدماج هذه المعاهدات على المستوى الدستوري، وإنما تفرض هذه المادة على المحاكم وغيرها من السلطات العامة واجب إنفاذ حقوق الإنسان على المستوى الذي يتم فيه إعمالها في القانون الوطني([[11]](#footnote-11)). وتتضمن المواد السبع عشرة التي تليها عدداً من حقوق الإنسان الهامة، منها معظم الحقوق المدرجة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبعض الحقوق الأساسية المدرجة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل. وتسترشد مواد حقوق الإنسان الواردة في الدستور بالمواد المناظرة الواردة في القانون الدولي وتغطي، جوهرياً، الجوانب ذاتها. ووفقاً لحكم صدر عن المحكمة العليا في عام 2015، يجب تفسير المواد الواردة في الفصل هاء في ضوء نظيراتها الدولية، غير أن الممارسة التي ستتبعها هيئات الإنفاذ الدولية في المستقبل لا ينبغي أن تكون لها نفس السابقة القضائية في تفسير الدستور وفي تفسير أحكام الاتفاقيات المناظرة.

102- وقد كُرست حرية الدين في الدستور منذ عام 1964. وفي عام 2012، عُدلت الأحكام التي تنشئ النظام الدستوري لكنيسة الدولة. وينص الدستور الآن على أن التراث المسيحي والإنساني سيظل يمثل قيمنا وأن كنيسة النرويج ستظل الكنيسة الرسمية للنرويج وستتلقى بهذه الصفة الدعم من الدولة. وعُدل قانون الكنيسة في عام 2016 ليجعل من كنيسة النرويج كياناً قانونياً مستقلاً اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2017

قانون حقوق الإنسان

103- بموجب قانون حقوق الإنسان المؤرخ 21 أيار/مايو 1999، أُدمجت الاتفاقيات التالية في القانون النرويجي:

* الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع بروتوكولات تعديلها اللاحقة، والبروتوكولات الإضافية التالية: البروتوكولات رقم 1 و4 و6 و7 و13؛
* العهد الدولي للأمم المتحدة الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
* العهد الدولي للأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك البروتوكولان الاختياريان الأول والثاني الملحقان به؛
* اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك البروتوكولان الاختياريان المتعلقان باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛
* الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك البروتوكول الاختياري الملحق بها.

104- وتنص المادة 3 من قانون حقوق الإنسان على أنه إذا تعارضت التشريعات الوطنية مع الأحكام الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان المدمجة في القانون، تكون الغلبة لهذه الأخيرة.

تشريعات أخرى

105- ثمة عدد من الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي أُدمجت في القانون النرويجي أو حولت إلى قانون نرويجي. فعلى سبيل المثال، أُدمجت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في القانون النرويجي عن طريق الفرع 5 من قانون مكافحة التمييز الإثني الصادر في 21 حزيران/يونيه 2013، وحولت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إلى قانون نرويجي عن طريق قانون العقوبات.

(ب) اختصاصات السلطات القضائية والإدارية والسلطات العامة الأخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان

106- جميع السلطات العامة ملزمة باحترام وضمان حقوق الإنسان كما هي مبينة في الدستور وفي معاهدات حقوق الإنسان الملزمة للنرويج، (راجع المادة 92 ج من الدستور النرويجي). وتتحمل بعض السلطات العامة مسؤولية أعم؛ فوزير العدل والأمن العام مثلاً مسؤول عن قانون حقوق الإنسان، ومن واجب أمين المظالم البرلماني أن يساعد على ضمان احترام وتأمين حقوق الإنسان من جانب جميع السلطات العامة.

(ج) سبل الانتصاف

107- ثمة طرائق عديدة يجوز بها عرض أية مسألة تتعلق بحقوق الإنسان على محكمة أو سلطة إدارية نرويجية، ومن ذلك مثلاً ما يتصل بدعوى مدنية أو جنائية، مثل المطالبة بالتعويض، تُتخذ أساساً لإعلان إلغاء وبطلان قرار إداري أو قرار محكمة، أو بمسألة إجرائية (محاكمة عادلة مثلاً) في دعاوى مدنية أو جنائية. وعلاوة على ذلك، يجوز للشخص الذي يعتبر أن حقوق الإنسان الخاصة به قد انتُهكت أن يطلب، رهناً بالقيود العادية الواردة في قانون الإجراءات المدنية، من أية محكمة أن تصدر حكماً في قضيته.

108- وتتناول عدة سلطات عامة وآليات للشكاوى قضايا محددة متعلقة بحقوق الإنسان، مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل. وعلى مستوى أعم، يحق للفرد أن يتقدم بشكوى إلى أمين المظالم البرلماني مدعياً وقوع ظلم عليه - يشمل انتهاكات حقوق الإنسان - ارتكبته أية سلطة عامة. ويجوز لأمين المظالم أن يشير إلى أن السلطة العامة ارتكبت خطأً أو إهمالاً. ويجوز له أيضاً أن يشير إلى أن القرار غير معقول بشكل واضح أو أنه يخالف الممارسة الإدارية الجيدة. وإذا وَجد أسباباً كافية، جاز له أن يوصي بمنح تعويض. وليس رأي أمين المظالم ملزماً قانونياً، ولكنه يُتبع في الواقع العملي بوجه عام.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وآليات الشكاوى الإقليمية الأخرى

109- قبلت النرويج، بوصفها طرفاً في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، الولاية القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. والنرويج طرف أيضاً في البروتوكول الإضافي للميثاق الاجتماعي الأوروبي الذي يوفر نظاماً للشكاوى الجماعية.

جيم- إطار تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

(أ) مقدمة

110- يتمثل الهدف الأسمى لأي حكم دستوري في حماية الأفراد من إساءة استعمال السلطة ومن المعاملة التعسفية من جانب السلطات العامة وضمان المعاملة المتساوية والرعاية والديمقراطية. وتتقيد كل من الحكومة والإدارة العامة على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي بالتزامات النرويج المتعلقة بحقوق الإنسان عند ممارسة سلطتهما. وينطبق الأمر نفسه على البرلمان والسلطة القضائية. وقد ورد أعلاه وصف لحالة تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان في القانون النرويجي ومركز هذه الصكوك في النظام القانوني.

111- والسلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومن حقها ومن واجبها إعادة النظر في دستورية القوانين التي يقرها البرلمان، (راجع المادة 89 من الدستور)، ولها سلطة النظر فيما إذا كان التشريع متفقاً مع التزامات النرويج المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجوز لها أيضاً أن تعيد النظر في القرارات الإدارية([[12]](#footnote-12)). ويمكن أيضاً الطعن في القرارات الإدارية على مستوى إداري أعلى، ويجوز تقديم الشكاوى المتعلقة بالقرارات الإدارية إلى أمين المظالم البرلماني([[13]](#footnote-13)).

112- وتوزَّع المسؤولية عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني بين الوزارات، وهذه الوزارات مسؤولة كلها عن متابعة توصيات مختلف هيئات المعاهدات في حدود مجالات اختصاصها. وحقوق الإنسان مدمَجة ومعمَّمة في صلب جميع قطاعات الحكم والإدارة. ويقع على جميع الوزارات والهيئات الإدارية التزام بمراعاة حقوق الإنسان لدى صوغ التشريعات، ووضع المبادئ التوجيهية للممارسة الإدارية، واعتماد القرارات.

113- ومع ذلك، تضطلع وزارة العدل والأمن العام بمسؤولية محددة تتمثل في ضمان توافق القانون النرويجي والممارسة الإدارية مع التزامات النرويج في مجال حقوق الإنسان. وتنقح الوزارة مشاريع التشريعات لتقييم مدى توافقها مع الدستور والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقدم المشورة إلى الوزارات الأخرى والهيئات الحكومية بشأن تفسير معايير حقوق الإنسان المتصلة بالممارسة التشريعية والإدارية على المستوى القطاعي.

(ب) البرلمانات والجمعيات الوطنية والإقليمية

"الستورتينغ" (البرلمان النرويجي)

114- الحكومة مسؤولة، بموجب النظام البرلماني النرويجي، أمام البرلمان، الذي يمارس رقابة مستمرة على أنشطة الحكومة، تشمل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

115- وفي البرلمان، كما هو الحال في جميع هياكل الحكومة، تعمد كل لجنة إلى تعميم حقوق الإنسان ومراعاتها، ويعمد إلى ذلك أيضاً البرلمان بكامل هيئته لدى إقرار التشريعات واعتماد القرارات. وليس للبرلمان هيئة مستقلة لحقوق الإنسان.

سلطات المقاطعات والبلديات

116- لدى النرويج نظام للحكم المحلي ذو مستويين. وتتمتع سلطات المقاطعات والبلديات بذات المركز الإداري. ووفقاً لمبدأ الاستقلال المحلي، يُترك لكل سلطة محلية تنظيم أعمالها على أفضل ما يتراءى لها، ولكن، كما هو الحال على مستوى الحكومة المركزية، يجب على جميع السلطات المحلية أن تضع تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الحسبان في مجالات المسؤولية المنوطة بها.

117- ومن أجل ضمان حقوق المواطنين وشرعية القرارات المعتمدة، تخضع سلطات المقاطعات والبلديات لإشراف الدولة ورقابتها. ووفقاً للباب 59 من قانون الحكم المحلي، يستعرض حاكم المقاطعة مدى شرعية قرارات المقاطعة والبلديات، وذلك بناء على طلب ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس المقاطعة أو البلدية، أو بحكم منصبه. ويتناول حاكم المقاطعة أيضاً الطعون المقدمة من الجمهور ضد قرارات معينة تصدرها المقاطعات والبلديات استناداً إلى التشريع المتعلق بالقطاع المعني.

118- وحاكم المقاطعة هو حارس الحقوق المدنية. ويجوز له مراجعة قرارات المقاطعات أو البلديات فيما يتعلق بحقوق أي فرد في ميادين الصحة والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والبناء والتخطيط، ويجوز له تعديل القرار لصالح الفرد.

119- ويعمل حاكم مقاطعة ترومس بصورة منهجية منذ عام 2009 على الأخذ بممارسة محلية تتمثل في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في البلديات من خلال برنامج "الوثبة العملاقة". والبرنامج هو أداة تحليل ومتابعة يمكن أن تستخدمها البلديات لضمان تطبيق الاتفاقية تطبيقاً فعالاً في مختلف دوائرها.

120- وفي بعض المجالات، يمنح التشريع القطاعي الهيئات التي لها اختصاص محدد في المجال المعني سلطةً رقابية مركزية على المقاطعات والبلديات. ومن الأمثلة على ذلك مجلس الصحة الذي يشرف على السلطات المحلية في مجال الخدمات الصحية، ومجلس المقاطعة المعني بالرعاية الاجتماعية الذي يراجع قرارات إدارية معينة بموجب قانون رعاية الطفل([[14]](#footnote-14)).

(ج) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان

121- ظل المركز النرويجي لحقوق الإنسان، التابع لكلية الحقوق بجامعة أوسلو، يمثل المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان من عام 2001 إلى عام 2015. وفي عام 2012، أوصت اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بخفض مستوى اعتماد المؤسسة الوطنية النرويجية من الفئة "ألف" إلى الفئة "باء". وفي عام 2013، قرر مجلس الجامعة أن يتوقف المركز النرويجي لحقوق الإنسان عن أداء مهامه كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في النرويج.

122- وبسبب هذا القرار، أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوزارات للنظر في إدخال تغييرات على المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء مؤسسة وطنية جديدة بتنظيم وهيكل جديدين. وبدأ الفريق العامل أنشطته في عام 2012، وأجرى مشاورات واسعة النطاق على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وأعدت وزارة الشؤون الخارجية، استناداً إلى التقييمات التي أعدها الفريق العامل، ورقة استشارية جرى تعميمها لكي تستعرضها مجموعة عريضة من أصحاب المصلحة في حزيران/يونيه 2013.

123- وفي عام 2014، اعتمد البرلمان قراراً بشأن إنشاء مؤسسة وطنية نرويجية لحقوق الإنسان جديدة. وانشئت المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان في 1 تموز/يوليه 2015. والمؤسسة تابعة إدارياً للبرلمان ولكنها تتصرف كهيئة مستقلة. وأقر القانون المتعلق بالمؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان في عام 2015. وهو ينظم هيكل المؤسسة وممارستها لوظائفها. واعتمد البرلمان أيضاً لائحة تنظيمية للمؤسسة الوطنية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، قُدم طلب اعتماد إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه 2017، تم تأكيد اعتماد المؤسسة في الفئة "ألف".

124- وقد نُص في الأعمال التحضيرية للقانون المتعلق بالمؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان على أن تعزيز حقوق الصاميين جزء هام من الولاية الواسعة للمؤسسة. وتقضي المادة 5 من القانون بأن تتوفر لدى عضو واحد على الأقل من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة معرفة خاصة بقضايا الصاميين. ووفقاً للمادة 6 من اللائحة التنظيمية للمؤسسة، ينطبق الاشتراط نفسه على اللجنة الاستشارية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي، لدى استخدام موظفين جدد، أن يولى الاعتبار للاختصاص في حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الأقليات (المادة 8).

125- وأُدمج "مركز موارد غالدو المعني بحقوق الشعوب الأصلية" في المؤسسة الوطنية في 1 كانون الثاني/يناير 2017، وانخرط كل من البرلمان الصامي (Sámediggi) ومجلس إدارة غالدو في العملية ودعماها.

أمين المظالم البرلماني المعني بالإدارة العامة

126- تؤدي مؤسسات أمناء المظالم دوراً رئيسياً في رصد مدى وفاء السلطات النرويجية بما عليها من التزامات تتعلق بحقوق الإنسان. وقد أنشئ منصب أمين المظالم البرلماني المعني بالإدارة العامة في عام 1962، وتتمثل اختصاصاته في معالجة شكاوى المواطنين المتعلقة بالظلم المرتكب من الإدارة العامة على أي من المستويات الثلاثة التالية: الحكومة، أو المقاطعة، أو البلدية. ويجوز أيضاً لأمين المظالم أن يثير مسألة ما بمبادرة شخصية منه.

127- ووظائف أمين المظالم البرلماني محددة في الدستور، وفي المادة 1 من الباب 75 من القانون رقم 8 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 1962 فيما يتعلق بأمين المظالم البرلماني المعني بالإدارة العامة، وفي التعليمات رقم 9862 الصادرة في 19 شباط/فبراير 1980 لأمين المظالم البرلماني المعني بالإدارة العامة. وأمين المظالم يعينه البرلمان ويخضع إدارياً للبرلمان، ولكنه يتصرف كهيئة مستقلة لدى ممارسة وظائفه.

128- وفي عام 2007، عُدّل قانون أمين المظالم البرلماني بغية تعزيز ولاية أمين المظالم في مجال حقوق الإنسان. ووفقاً للمادة 3 المعدَّلة من هذا القانون، يقوم أمين المظالم: ب‍ "السعي إلى ضمان عدم معاملة فُرادى المواطنين معاملة جائرة على أيدي السلطات العامة، والمساعدة في ضمان احترام السلطات العامة لحقوق الإنسان وحمايتها".

129- وفي عام 2013، عُيّن أمين المظالم أيضاً بوصفه الآلية الوقائية الوطنية للنرويج، عملاً بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

130- وآراء أمين المظالم غير ملزمة قانوناً للسلطات العامة، ولكنها تُحترم وتُتبع على نطاق واسع. وتُنشر هذه الآراء على الموقع الشبكي لأمين المظالم البرلماني المعني بالإدارة العامة، وفي الحولية التي يصدرها.

أمين المظالم المعني بالأطفال

131- أنشأت النرويج في عام 1981 أول منصب أمين مظالم يُعنى بشؤون الأطفال في العالم. وتتمثل المهام الرئيسية لأمين المظالم المعني بالأطفال في تعزيز حقوق الأطفال في القطاعين العام والخاص، ورصد تنمية المستويات المعيشية للأطفال. ويرصد أمين المظالم أيضاً امتثال التشريعات والممارسات النرويجية لاتفاقية حقوق الطفل، ويقدم تقاريره التكميلية إلى لجنة حقوق الطفل.

132- وأمين المظالم المعني بالأطفال مستقل عن البرلمان والحكومة والسلطات العامة الأخرى، وله الحرية في إثارة المسائل ونقد السياسة الحكومية. ويتمتع أمين المظالم بسلطة التحقيق والنقد والنشر في المسائل التي من شأنها تحسين رعاية الأطفال والشباب، وله أن يطلب الاطلاع على ملفات القضايا والوثائق الرسمية بغية الاضطلاع بهذه الوظيفة. غير أنه ليس بوسع أمين المظالم أن يعدِّل إجراء أو قراراً إدارياً. ولا توجد آلية رسمية للشكاوى كتلك المتاحة لتقديم الشكاوى إلى أمين المظالم البرلماني أو أمين المظالم المعني بالمساواة ومناهضة التمييز، ولكن يجوز لأمين المظالم المعني بالأطفال أن يثير المسائل بمبادرة شخصية منه، وأن يوجه آراءه وتوصياته إلى أية سلطة عامة.

مؤسسات أمناء المظالم الأخرى

133- يرد وصف *لأمين المظالم المعني بالمساواة ومناهضة التمييز* ولمحكمة المساواة ومناهضة التمييز في الفرع ثالثاً (الفقرات 183-188) أدناه.

134- أُنشئ *أمين المظالم البرلماني المعني بالقوات المسلحة النرويجية* في عام 1952 وكان أول مفوض عسكري برلماني في العالم. ويعمل أمين المظالم على المحافظة على حقوق جميع العاملين في القوات المسلحة، ويتناول عدداً من القضايا التي تتصل بحقوق الإنسان، مثل الحق في الخصوصية، وحرية التعبير، والحرية الدينية. ويقدم أمين المظالم تقارير تفتيش مع توصيات مناسبة إلى وزير الدفاع، وقائد القوات المسلحة، والسلطات العسكرية المعنية، وتقريراً سنوياً إلى البرلمان.

135- وتتمثل اختصاصات *أمين المظالم المعني بالمرضى* في تلبية احتياجات المرضى وتحقيق مصالحهم وصون حقوقهم القانونية في الحصول على الخدمات الصحية، وتحسين نوعية هذه الخدمات ويوجد أمين مظالم واحد معني بالمرضى في كل واحدة من المقاطعات ال‍ 19. ونظام أمين المظالم المعني بالصحة والخدمات الاجتماعية محدد في الفصل المتعلق بقانون الصحة والخدمات. ويجوز لأي شخص يدعي أن حقوقه أو مصالحه قد انتُهكت من قبل دائرة رعاية متخصصة تابعة لمقاطعة/إقليم أو دائرة الرعاية الصحية الأولية التابعة للبلدية أن يتقدم بشكوى إلى أمين المظالم المعني بالمرضى. ولأمين المظالم أن يقدم آراءه بشأن المسألة وأن يقترح إجراءات وتحسينات، ولكن آراءه ليست ملزمة قانوناً.

136- وانشئت *مؤسسات أخرى لأمناء المظالم* في بعض المقاطعات والبلديات، مثل أمين المظالم المعني بالمسنين والخدمات الاجتماعية. ويجوز لأمناء المظالم هؤلاء أن يضطلعوا أيضاً بدور هام في رصد تقيد السلطات بحقوق الإنسان وفي نشر الوعي بين الموظفين الحكوميين وعامة الجمهور.

(د) نشر صكوك حقوق الإنسان

137- تُرجمت جميع المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها النرويج إلى اللغة النرويجية. وتُنشر الاتفاقيات التي أُدمجت في القانون النرويجي بموجب قانون حقوق الإنسان أو قوانين أخرى باللغتين النرويجية والإنكليزية على موقع قاعدة البيانات القانونية Lovdata([[15]](#footnote-15)). وتُنشر الاتفاقيات أيضاً على الموقع الشبكي للحكومة وعلى المواقع الشبكية لمؤسسات أمناء المظالم. ويمكن الحصول على نسخ مطبوعة من جميع هذه الوكالات والمؤسسات عند الطلب.

138- ونُشرت أيضاً بعض الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان في كراسات ووُزعت على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، وُزّعت نسخة ملخصة من اتفاقية حقوق الطفل، مترجمة إلى اللغة النرويجية واللغة الصامية الخاصة بالشمال، في جميع المدارس الابتدائية في النرويج. وبالإضافة إلى ذلك، أُتيحت ترجمتان باللغة النرويجية لميثاق مجلس أوروبا للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية وإعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان في عامي 2011 و2012، على التوالي. وتُرجمت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جميعها إلى اللغة الصامية. وهذه الوثائق متاحة على الموقع الشبكي للحكومة([[16]](#footnote-16)).

139- وتُنشر على موقع Lovdata ملخصات باللغة النرويجية للأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي تصنفها المحكمة ضمن الأحكام البالغة الأهمية، والقرارات المتعلقة بالقضايا التي تكون النرويج طرفاً فيها. وعلاوة على ذلك، ينشر الموقع باللغة الإنكليزية النصوص الكاملة للقرارات والآراء الصادرة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان في فرادى القضايا التي تكون النرويج طرفاً فيها وفي عدد من القضايا المتعلقة بدول أخرى. وفي بعض الحالات، تتاح ملخصات باللغة النرويجية.

(ه) إذكاء الوعي بحقوق الإنسان بين الموظفين الحكوميين وغيرهم من المهنيين

140- وُضعت أنظمة المناهج الوطنية لتدريب المعلمين وتدريب المهنيين في قطاع الصحة والخدمات الاجتماعية، وأُدرجت حقوق الإنسان كمكون إلزامي في برامج التدريب هذه. كما أُدرجت المعرفة بحقوق الإنسان في مناهج مِهن أخرى، مثل مهن المحامين والشرطة والعسكريين وحراس السجون. والجامعات والكليات الجامعية مؤسسات مستقلة بموجب القانون. ويتعلق هذا الأمر بضمان الحرية الأكاديمية. ومن ثم، فإن الحكومة، من حيث المبدأ، ليست في وضع يتيح لها فرض متطلبات محددة على هذه المؤسسات فيما يتعلق بمضمون التدريس أو البحوث، ولكن يجوز لها وضع منهج وطني لأنماط معينة من التدريب ولمواضيع معينة، وهي تقوم بذلك فعلاً.

141- وتنظم الحكومة والسلطات العامة الأخرى والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى برامج تثقيف إضافية للموظفين العموميين.

(و) تعزيز الوعي بحقوق الإنسان عن طريق البرامج التعليمية والإعلام الذي ترعاه الحكومة

142- يولى إدراج التثقيف بحقوق الإنسان على جميع مستويات نظام التعليم أولوية كبيرة في النرويج. وفي عام 2008، قرر البرلمان تعديل بنود الغرض من مؤسسات الرعاية النهارية والمدارس الابتدائية والثانوية، وبدأ نفاذ التعديلات التي أُدخلت على قانون التعليم والتي تنظم التعليم الابتدائي والثانوي في كانون الثاني/يناير 2009.

رياض الأطفال

143- وفقاً لبند الغرض، ينبغي أن تكفل رياض الأطفال، بالتعاون مع الوالدين، تلبية احتياجات الأطفال من الرعاية واللعب، وتعزيز نموهم الشامل. ويجب أن تؤسس رياض الأطفال أنشطتها على القيم الأساسية للتراث المسيحي والإنساني، التي تشكل أيضاً جزءاً أصيلاً من حقوق الإنسان، مثل احترام كرامة الإنسان، والحرية الفكرية، والأعمال الخيرية، والصفح، والمساواة، والتضامن.

144- والمنهاج الذي وضعته الوزارة النرويجية للتعليم والبحوث في عام 2017 من حيث المحتوى التربوي لرياض الأطفال ومهامها، له أهداف مماثلة. وهكذا، ينبغي أن تؤسس رياض الأطفال أنشطتها على مجموعة محددة من القيم، مثل قيمة الإنسان، والمساواة، والأمانة، والعدالة، وينبغي تعليم هذه القيم بما يتماشى مع اتفاقيات حقوق الإنسان التي تُعدّ النرويج طرفاً فيها. ويؤكد كل من الاتفاقيات الدولية والقانون النرويجي حق الوالدين في تنشئة أطفالهم وفقاً لدينهم ومعتقداتهم الأيديولوجية وحق الأطفال في التعرف على المجتمع الذي ينشؤون فيه.

التعليم الابتدائي والثانوي

145- بدأ نفاذ بند الغرض المعدَّل المتعلق بالتعليم والتدريب في كانون الثاني/يناير 2009. ومنذ إقرار الأهداف الأولى لمدارس الدولة في عام 1848 وحتى عام 2008، كانت بنود الغرض تعدّل في المقام الأول بإضافة أهداف جديدة ودون تغيير المبدأ الأساسي للتربية المسيحية والأخلاقية. وتشكل الأهداف الواردة في قانون التعليم الحالي كسراً لهذا التقليد، إذ إنها تستند إلى حقوق الإنسان الأساسية وتراعي الحقيقة التي مفادها أن المجتمع النرويجي، بالرغم من امتلاكه لتقاليده الثقافية الخاصة، يتسم أيضاً بالتنوع الثقافي.

146- وينص بند الغرض على أن "يستند التعليم والتدريب إلى القيم الأساسية في التراث والتقاليد المسيحية والإنسانية، مثل احترام كرامة الإنسان وطبيعته، والحرية الفكرية، والأعمال الخيرية، والصفح، والمساواة، والتضامن، وهي قيم تبرز أيضاً في أديان ومعتقدات مختلفة ومتأصلة في حقوق الإنسان". وينص أيضاً على أنه ينبغي أن يقدم التعليم والتدريب ما يعين على تفهم التنوع الثقافي، واحترام معتقدات الأفراد، وتشجيع الديمقراطية والمساواة والتفكير العلمي. ومن المفترض أن يتعلم التلاميذ والمتدربون التفكير النقدي وأن يتخلقوا بالأخلاق الحميدة، وأن يتحملوا مسؤولية مشتركة، وأن يتمتعوا بالحق في المشاركة. وعلاوة على ذلك، يتعين مكافحة جميع أشكال التمييز.

147- وحقوق الإنسان مدرجة أيضاً في المناهج الدراسية الإلزامية للتعليم الابتدائي والثانوي. ففي مادة الدراسات الاجتماعية، يُتوقع من الأطفال أن يكتسبوا كفاءات متنوعة تتعلق بحقوق الإنسان بحلول نهاية الصفوف الدراسية الرابع والسابع والعاشر والحادي عشر/الثاني عشر. وينسحب ذلك على مواد المسيحية والدين وفلسفة الحياة والأخلاق. وتقدَّم مادة خاصة اختيارية (140 درساً) عن حقوق الإنسان والسياسة لتلاميذ الصف الثاني عشر ببرنامج الدراسات العامة، كما أن حقوق الإنسان مدرجة في مادتي علم الاجتماع والقانون الاختياريتين.

مركز فِرغلاند الأوروبي

148- أنشأت النرويج، بالتعاون مع مجلس أوروبا، مركز موارد يعنى بالتثقيف في مجال التفاهم بين الثقافات وحقوق الإنسان والمواطَنة الديمقراطية. ويمارس مركز فِرغلاند الأوروبي، الذي سمي باسم الشاعر النرويجي هنريك فِرغلاند (1845-1808)، عمله منذ عام 2009. ويهدف هذا المركز إلى أن يكون مورداً لجميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. وسوف يعتمد على القيم والأهداف التي يتقاسمها مجلس أوروبا والنرويج، وسوف يروجها.

149- ويُنظر إلى التثقيف على أنه عامل رئيسي لإيجاد ديمقراطيات حية في أوروبا. وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز في تشجيع الثقافة الديمقراطية والانتماء الاجتماعي عن طريق التثقيف. ويساهم المركز من خلال المشاريع والأنشطة ذات الصلة التي تنفذ بالتعاون مع مجلس أوروبا. ويتمثل أحد العناصر الهامة في عمل المركز في تعهد موقع متاح على شبكة الإنترنت وغني بالمعلومات، بحيث يمكن استخدامه مركزاً إلكترونياً ويمكن، من خلال ذلك، إقامة شبكة للجهات الفاعلة في هذا الميدان. والفئات المستهدفة هي المعلمون، والأخصائيون في تدريب المعلمين، والعلماء، والممارسون، وواضعو السياسيات، وجهات فاعلة أخرى ذات صلة.

الرواد الصاميون

150- *الرواد الصاميون* برنامج تديره الكلية الجامعية الصامية وتموله الحكومة. وبموجب هذا الترتيب، يتلقى أربعة من الشباب الصاميين منحة كل سنة لزيارة المدارس الثانوية الأعلى والمنظمات في أرجاء البلد للالتقاء بشباب من سنهم. والغرض من ذلك هو تزويد الشباب بمعلومات عن قضايا الصاميين وعن معنى كون الشخص من الصاميين في النرويج اليوم. وتدل التجربة على أن مفهوم الريادة أسلوب جيد لمقاربة التحامل والمفاهيم المغلوطة تجاه الصاميين والثقافة الصامية.

(ز) تعزيز الوعي بحقوق الإنسان عن طريق وسائط الإعلام

151- حرية التعبير والصحافة مكفولةٌ عن طريق كل من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والدستور النرويجي. وتبرز الصحافة ووسائط الإعلام الجماهيرية الأخرى، بانتظام، المسائل الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان في النرويج، وتؤدي دوراً حاسماً في تيسير النقاش العام المتعلق بهذه المسائل. وتستعين منظمات المجتمع المدني أيضاً بوسائط الإعلام في وضع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان على جدول الأعمال العام.

(ح) دور المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية

152- يؤدي المجتمع المدني، بما فيه المدافعون عن حقوق الإنسان والشركاء الاجتماعيون، دوراً رئيسياً في إعمال حقوق الإنسان في النرويج، وقد أسهم مساهمة كبيرة في إرساء أسس الديمقراطية والرعاية الاجتماعية في المجتمع النرويجي. وتشجع المنظمات غير الحكومية التنوع وتنشر المعرفة وتَحفُز النقاش بشأن السياسات والأولويات وتُسهم بمقترحات في المشاورات العامة وتشارِك في العمل التطوعي وتعزز التلاحم الاجتماعي. وفي الكثير من الحالات، تُدرج مسائل في جدول الأعمال نتيجة مبادرات تتخذها الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني.

153- وقد ظلت النرويج تتميز دائماً بمجتمعها المدني القوي. فحوالي ثمانية من أصل كل عشرة من السكان أعضاء في منظمة واحدة أو أكثر تنشط في ميادين مثل حفظ الطبيعة، والرياضة، والدين، وحقوق الإنسان، والتعاون الإنمائي، والثقافة، ونقابات العمال، والمنظمات التجارية والصناعية. ويعتبر زهاء نصف السكان أنفسهم أعضاء نشيطين في هذه المنظمات. وفي النرويج، يُنظر إلى المعدَّل المرتفع للمشاركة في المنظمات غير الحكومية على أنه مؤشر صحي يدل على مجتمع يتميز بالتنوع والمشاركة المجتمعية والمدنية. وترغب الحكومة في إشراك شريحة قطاعية واسعة من المجتمع في الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان ودعم وتيسير الالتزام بالعمل التطوعي وتنمية مجتمع مدني ينبض بالحيوية. وتوجد وسيلة هامة لتحقيق هذا الهدف تتمثل في توفير الدولة التمويل الحكومي للمنظمات غير الحكومية دون فرض مبادئ توجيهية على أنشطتها.

154- ويجب التشديد في هذا السياق على دور نقابات العمال والمنظمات الصناعية، أي الشركاء الاجتماعيين. فقد أدت هذه المنظمات ولا تزال تؤدي دوراً هاماً في ميدان عمل النرويجيين، وهي تتسم بأهمية بالغة في إعمال وتعزيز حقوق العمال، بما فيها الحق في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية.

155- وتنظم الحكومة اجتماعات دورية مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وتخضع جميع مشاريع التشريعات لعملية تشاور واسعة النطاق تضم المنظمات المعنية بحقوق الإنسان. وتقدم هذه المنظمات غالباً مساهمات قيمة وتستطيع التأثير في السياسة العامة للحكومة.

156- وقد أنشأ عدد من منظمات المجتمع المدني النرويجية التي تركز على حقوق الإنسان شبكة تعرف باسم منتدى المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، ومن خلالها تتقاسم المعلومات وتنسق جهودها. وأُنشئت شبكة مماثلة لحقوق الأطفال بالتحديد، تُعرف باسم منتدى اتفاقية حقوق الطفل، وتضم في عضويتها أكثر من 50 مؤسسة ومنظمة غير حكومية.

(ط) اعتمادات واتجاهات الميزانية

157- كما ذكر في مقدمة هذا الفرع (هاء)، تعمّم حقوق الإنسان في جميع مجالات الإدارة العامة الوطنية. وبالتالي، فإن تمويل حقوق الإنسان لا تُرصد له خصيصاً اعتمادات في الميزانية الوطنية، ولكنه يظهر تحت نطاق عريض من البنود، مثل التعليم والصحة والرعاية، والرعاية الاجتماعية، وإدارة المحاكم.

(ي) التعاون والمساعدة في مجال التنمية

158- تماشياً مع خطة عمل 2030، وضعت النرويج منظوراً شمولياً لجهودها الإنمائية في كتاب أبيض صدر في عام 2017 بشأن أهداف التنمية المستدامة وسياسة النرويج الإنمائية. وتوخياً للفعالية، اختارت النرويج إعطاء الأولوية للتعليم، والصحة الشاملة، وتنمية القطاع الخاص وتوفير فرص العمل، والمساعدة الإنسانية، والمناخ، والطاقة المتجددة والبيئة. وحقوق الإنسان موضوع يتخلل جميع أنشطة المساعدة الإنمائية، إلى جانب مكافحة الفساد، والقضايا الجنسانية والمناخ والاعتبارات البيئية. وتستأثر هذه المجالات ذات الأولوية بمعظم ميزانية المعونة.

159- وتمول المساعدة الإنمائية التي تدعم تعزيز حقوق الإنسان في إطار أبواب عديدة مختلفة في الميزانية. ومن أصل ميزانية إجمالية قدرها 36.6 مليار كرونة مخصصة للمساعدة الانمائية في عام 2016، جُعل محدّد السياسة الخاصة بحقوق الإنسان/التنمية التشاركية/الإدارة الرشيدة/إقامة الديمقراطية هدفاً رئيسياً باعتماد قدره 3.8 مليارات كرونة (10.4 ٪) من الميزانية، وهدفاً هاماً باعتماد قدره 4 مليارات كرونة (10.9 ٪)، أي ما مجموعه 7.8 مليارات كرونة (21.3 ٪). وأنفق 296.9 مليون كرونة على بند الميزانية المخصص لحقوق الإنسان، و292.9 مليون كرونة على بند الميزانية المخصص لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

160- وتسعى النرويج إلى تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان فيما تبذله من جهود وطنية ودولية لتنفيذ خطة عمل 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويُنظر إلى مبدأ "عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب" على أنه مسألة تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان ومحاربة الفقر. والتعاون الانمائي النرويجي هو تعاون محوره الإنسان، ويتبع سياسة ذكية بشأن تغير المناخ، ويراعي الاعتبارات الجنسانية، مع تشديده على احترام حقوق الإنسان وإعطاء الأولوية لأضعف الناس. ويحدد الكتاب الأبيض رقم 10 (2014‑2015) *توفير فرص للجميع: حقوق الإنسان في السياسة الخارجية والتعاون الإنمائي للنرويج* الخطوط العريضة لنهج وأولويات الجهود الدولية للنرويج في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

دال- عملية إعداد التقارير على المستوى الوطني

(أ) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

161- بحثت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في جنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، حالة تنفيذ الاتفاقية في النرويج في ضوء التقريرين الدوريين السادس والسابع المقدمين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام 2011. وقد ردت الحكومة النرويجية في عام 2013 على أسئلة المتابعة التي طرحتها اللجنة بعد دراسة التقريرين. وسلم التقرير الدوري الثامن للنرويج، الذي رد على قائمة المسائل التي وضعتها اللجنة، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، مثلما طلبت اللجنة.

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

162- بحثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنيف، في تشرين الأول/أكتوبر 2011، حالة تنفيذ التقرير الدوري السادس للنرويج المقدم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 2009. وردت الحكومة النرويجية في حزيران/يونيه 2013 على آخر أسئلة المتابعة التي طرحتها اللجنة بعد دراسة التقرير. وسلم التقرير الدوري السابع للنرويج في 7 تموز/يوليه 2017.

(ج) اتفاقية حقوق الطفل

163- بحثت لجنة حقوق الطفل، في كانون الثاني/يناير 2010، حالة تنفيذ الاتفاقية في ضوء التقرير الدوري الرابع للنرويج المقدم بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وأرسلت لجنة حقوق الطفل ملاحظاتها الختامية إلى النرويج في 29 كانون الثاني/يناير 2010. وفي ضوء الملاحظات الختامية، أجريت زيادة في المنح، وتمت تنمية المعارف بشأن اتفاقية حقوق الطفل، واعتمدت قوانين وأنظمة وتوجيهات جديدة.

164- ويرد وصف لهذه التدابير في التقريرين الدوريين الخامس والسادس للنرويج، اللذين قدما إلى لجنة حقوق الطفل في تشرين الأول/أكتوبر 2016. وقدم مشروع تقرير إلى المجتمع المدني وغيره من الجهات صاحبة المصلحة للتشاور. وأعدت المديرية النرويجية المعنية بالأطفال والشباب وشؤون الأسرة تقريراً عن الأطفال، أرفق بالتقرير الدوري للنرويج، ويصف، بلغة الأطفال والشباب، معنى أن يترعرع الطفل في النرويج. وتعقد الوزارات في كل سنة اجتماعات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، مثل منتدى اتفاقية حقوق الطفل، والمجلس النرويجي للأطفال والشباب، والشباب المعوقين النرويجيين، وأطفال الرابطة النرويجية لرعاية الطفل، وأطراف أخرى. والغرض من ذلك هو تقاسم التجارب والآراء فيما يتعلق بحقوق الأطفال والشباب.

(د) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

165- قدمت النرويج في شباط/فبراير 2016 تقريرها الدوري التاسع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتولت وزارة شؤون الطفل والمساواة تنسيق تقرير الحكومة. وعقدت مشاورات مع عدد من المنظمات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، ومنظمات حقوق الإنسان، والشركاء الاجتماعيين، وأمين المظالم المعني بالمساواة ومناهضة التمييز. وأدرجت الردود في تقرير الحكومة النهائي الذي وُزّع على جميع الجهات صاحبة المصلحة.

(ه) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

166- تُماثل عملية إعداد التقارير المقدمة إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري تلك المتبعة مع لجنة حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث تساهم عدة وزارات في إعداد تقرير الحكومة المرحلي. وتتولى وزارة شؤون الطفل والمساواة مسؤولية تنسيق الأنشطة. وقدم تقرير النرويج الدوري الثالث والعشرون/الرابع والعشرون في أيلول/سبتمبر 2017. ودعيت مجموعة كبيرة من المنظمات إلى تقديم تعليقات خطية على مشروع التقرير، ونشرت جميع الوثائق ذات الصلة على الموقع الشبكي للوزارة. وأحيل مشروع التقرير أيضاً إلى البرلمان الصامي للتعليق عليه.

(و) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

167- بحثت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 التقرير الدوري الخامس للنرويج المقدم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي سلم في 28 حزيران/يونيه 2010. ونشرت اللجنة ملاحظاتها الختامية في 12 كانون الأول/ديسمبر 2013.

168- وعُقد تحت رعاية وزارة الخارجية اجتماع وزاري تحضيري مشترك بين الوزارات بمشاركة أكثر من عشر وزارات. واعتُبر إشراك المجتمع المدني وشفافية العملية الحكومية من الأمور الحيوية لمحتوى التقرير. وقد نشرت وزارة الخارجية جميع الوثائق ذات الصلة بعملية إعداد التقرير على الموقع الشبكي للحكومة بغية تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذه العملية. وعُقد للمجتمع المدني حتى الآن اجتماعا تشاور مفتوحان. وقدمت المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان تقريراً موازياً إلى اللجنة، كما قدم عدد من منظمات المجتمع المدني معلومات.

(ز) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

169- تُماثل عملية إعداد التقارير المقدمة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تلك المتبعة مع لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حيث تساهم عدة وزارات في إعداد تقرير الحكومة المرحلي. وقد قدم التقرير الأولي للنرويج إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حزيران/يونيه 2015. والقصد من التقرير تقديم صورة عامة عن سياسة النرويج تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن بيان التدابير المتخذة والتحديات التي تطرحها المواد ذات الصلة في الاتفاقية. وتتولى وزارة شؤون الطفل والمساواة تنسيق سياسة النرويج تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وتم الحصول على إسهامات من الوزارات القطاعية ذات الصلة ومن منظمات المجتمع المدني من خلال اجتماعات حوار وتشاور خطي. وتم أيضاً الاستماع إلى البرلمان الصامي.

ثالثاً- معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسُبل الانتصاف الفعالة

ألف- الإطار القانوني

(أ) الدستور

170- تتضمن شرعة الحقوق الجديدة في الدستور، المعتمدة في عام 2014، الحكم التالي في المادة 98: "جميع الناس متساوون بموجب القانون. ولا يجوز إخضاع أي إنسان لمعاملة غير عادلة أو معاملة تمييزية غير متناسبة".

(ب) الادماج

171- جرى أيضاً إدماج عدد من *الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان* والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في القانون النرويجي، بما في ذلك أحكام بشأن عدم التمييز والمساواة.

(ج) قانون المساواة ومناهضة التمييز

172- اعتمد في حزيران/يونيه 2017 قانون شامل جديد بشأن المساواة ومناهضة التمييز، وسيدخل هذا القانون حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2018. وهو يحل محل أربعة قوانين سابقة تتعلق بالمساواة ومناهضة التمييز، ويحظر التمييز القائم على أساس نوع الجنس، والحمل، وإجازة الأمومة/الأبوة فيما يتصل بالولادة أو التبني، ورعاية الأطفال أو أفراد الأسرة القريبين، والانتماء الإثني، والدين، والمعتقد، والإعاقة، والميل الجنسي، والهوية الجنسانية، والتعبير الجنساني، والسن، أو على مزيج من الأسباب المذكورة أعلاه. وينطبق القانون على جميع مجالات المجتمع.

173- والغرض من القانون هو تعزيز المساواة ومنع التمييز القائم على الأسس المذكورة أعلاه، والتمييز القائم على خصائص شخصية أساسية أخرى. ويعرّف القانون المساواة بأنها تعني الإنصاف، وتكافؤ الفرص، وتساوي الحقوق، ويشدد على أن إمكانية الوصول هي شرط مسبق للمساواة. ويهدف القانون بشكل خاص إلى تعزيز وضع المرأة والأقليات، والحد من الحواجز التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين ومنع إقامة هذه الحواجز.

174- ويُحظر التمييز المباشر وغير المباشر، والتحرش، وإعطاء تعليمات لممارسة تمييز ضد فرد ما على أساس الأسباب المذكورة أعلاه. ويتضمن القانون أيضاً أحكاماً بشأن حماية الشخص الذي يرفع دعوى بسبب التمييز، وأي شخص يساعده، من عدم التعرض لمعاملة غير مواتية (أعمال انتقامية) بسبب عمله. وإضافة إلى ذلك، يحظر القانون على الشخص أن يكون شريكاً في التمييز. ويعرّف التمييز بأنه معاملة غير متساوية غير مبررة. وتعتبر المعاملة غير المتساوية مبررة وقانونية إذا كان لها سبب مشروع، وكانت ضرورية لتحقيق هذا السبب، وكانت لا تؤثر بصورة سلبية غير متناسبة على الشخص أو الأشخاص الخاضعين للمعاملة غير المتساوية.

175- ويمكّن القانون السلطات وغيرها من الجهات من الأخذ بتدابير خاصة لفترة زمنية محدودة من أجل تعزيز المساواة.

176- ويفرض القانون التزامات معينة على المؤسسات العامة والخاصة لضمان إمكانية الوصول (التصميم العام) ووسائل الراحة الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويعرّف التصميم العام بأنه تصميم أو تكييف السمات المادية الرئيسية لمشروع ما بأسلوب يمكّن أكبر عدد ممكن من الناس من استعمال الوظيفة العادية لهذا المشروع. وينطبق هذا الواجب على المشاريع التي تقدم السلع والخدمات إلى عامة الجمهور.

177- واعتمدت النرويج في حزيران/يونيه 2013 لائحة تنظيمية بشأن التصميم العام لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشمل مؤسسات القطاعين العام والخاص على السواء. وسيوسع نطاق اللائحة التنظيمية ليشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس وغيرها من مرافق التعليم اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2019.

178- ويقتضي القانون من السلطات العامة وأرباب العمل ومنظمات أرباب العمل والعمال بذل جهود فعالة وهادفة ومنهجية لترويج الغرض من التشريع المتعلق بالمساواة في مشاريعهم.

179- ويتضمن القانون تقاسماً لعبء الإثبات وجزاءات بموجب القانون المدني فيما يتعلق بانتهاكات حظر التمييز، وذلك في شكل تعويض عن الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية. ويتضمن أيضاً حكماً جنائياً مستقلاً بشأن المخالفات الجسيمة لحظر التمييز القائم على أساس الانتماء الإثني أو الدين أو المعتقد، التي يرتكبها عدة أشخاص بصورة جماعية.

(د) قانون بيئة العمل

180- يحظر قانون بيئة العمل التمييز في علاقات العمل بسبب الآراء السياسية، أو عضوية المستخدم في منظمة ما، أو السن، أو العمل المؤقت أو بدوام جزئي. وينطبق الحظر على جميع جوانب العمل وعلى اختيار أرباب العمل للعاملين المستقلين والعاملين بعقود ومعاملتهم.

(ه) التشريع الخاص بالإسكان

181- في التشريع الخاص بالإسكان، يحظر التمييز القائم على أساس نوع الجنس، أو الحمل، أو الانتماء الإثني، أو الدين، أو المعتقد، أو الإعاقة، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسانية، أو التعبير الجنساني، أو السن.

(و) قانون العقوبات

182- ينص قانون العقوبات أيضاً على الحماية من التمييز ومن خطاب الكراهية.

باء- الإطار المؤسسي وسبل الانتصاف الفعالة

(أ) أمين المظالم المعني بالمساواة ومناهضة التمييز

183- أنشئ مكتب أمين المظالم المعني بالمساواة ومناهضة التمييز في كانون الثاني/يناير 2006. وهو هيئة مستقلة تتبع إدارياً وزارة شؤون الطفل والمساواة. ولا يجوز للوزارة إعطاء تعليمات لأمين المظالم فيما يتعلق بالأنشطة المهنية.

184- وتتمثل مهمة أمين المظالم في مكافحة التمييز وتعزيز المساواة بصرف النظر عن عوامل مثل نوع الجنس، أو الانتماء الإثني، أو الدين، أو المعتقد، أو الإعاقة، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسانية، أو التعبير الجنساني، أو العمر. ويجب على أمين المظالم أيضاً أن يكفل توافق القانون النرويجي والممارسات الإدارية النرويجية مع التزامات النرويج الناشئة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

185- وينطوي دور أمين المظالم على تعزيز المساواة ومنع التمييز في المجتمع ككل. ويستتبع ذلك، بين جملة أمور أخرى، تحديد العوامل التي تعيق المساواة والمساواة في المعاملة، وتوعية الجمهور وتثقيفه، وتقديم معلومات وتوجيهات عامة، وإبداء المشورة لأرباب العمل فيما يتعلق بالتنوع الإثني في الحياة العملية، ورصد طبيعة التمييز ومداه، ولفت الانتباه إلى هذه العوامل.

(ب) محكمة المساواة ومناهضة التمييز

186- أُنشئت محكمة المساواة ومناهضة التمييز بموجب القانون المؤرخ 1 كانون الثاني/ يناير 2006، وتضطلع بإنفاذ قانون المساواة ومناهضة التمييز وأشكال حظر التمييز في قانون بيئة العمل والتشريع المتعلق بالإسكان.

187- ولا تتلقى المحكمة تعليمات من الحكومة. ويمكن وصول عامة الجمهور إليها، وخدماتها مجانية. وقرارات المحكمة ملزمة إدارياً، ولكن يجوز أن تبطلها محكمة قانونية. ويجوز للمحكمة أن تفرض غرامات إجبارية لضمان الامتثال لأوامرها، كما يجوز لها أن تحكم بتعويض عن الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية في قضايا التمييز.

188- وستدخل التغييرات التي أجريت على تنظيم المحكمة حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/ يناير 2018 بغية تعزيز فعالية المحكمة.

(ج) التنظيم داخل الإدارة العامة المركزية

189- تضطلع وزارة شؤون الطفل والمساواة بدور ريادي في الجهود الهادفة إلى تعزيز منظور المساواة في الحقوق في جميع مجالات السياسة العامة وعلى جميع المستويات الإدارية. غير أن كل وزارة مسؤولة عن تعزيز المساواة في الحقوق ومنع التمييز داخل قطاعها، وفقاً لمبدأ المسؤولية القطاعية. وعُززت كفاءة مديرية شؤون الطفل والشباب وشؤون الأسرة خلال السنوات القليلة الماضية في ميدان المساواة ومناهضة التمييز، وفوضت بعض المهام التشغيلية من الوزارة إلى المديرية. ووزارة العدل والأمن العام مسؤولة عن تنسيق سياسات إدماج المهاجرين وأطفالهم. ولمديرية الإدماج والتنوع دور مركزي في تنسيق الجهود لضمان حصول الأشخاص المنحدرين من أصول مهاجرة على خدمات عامة منصفة. وتتولى الوكالة المعنية بالإدارة العامة والحكومة الإلكترونية إنفاذ الامتثال لمقتضيات التصميم العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم- المساواة بين الجنسين والجماعات الضعيفة المحددة

(أ) استراتيجية مكافحة خطاب الكراهية

190- أطلقت الحكومة استراتيجية لمكافحة خطاب الكراهية(**[[17]](#footnote-17)**) القائم على أساس الانتماء الإثني، والدين، والإعاقة، ونوع الجنس، والميل الجنسي ضمن النظام القانوني وفي أوساط الأطفال والشباب، وقطاع وسائط الإعلام، ومكان العمل، والمعارف والبحوث ومنتديات الحوار.

(ب) المساواة بين الجنسين

191- إن قانون المساواة ومناهضة التمييز يحظر التمييز على أساس نوع الجنس في جميع مجالات المجتمع.

192- وبغية تحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل وفي المنزل، من المهم أن يتحمل الوالدان نصيباً أكبر من المسؤولية عن رعاية الأطفال والحياة الأسرية. ولتعزيز المساواة بين الجنسين، صمم مخطط مستحقات الوالدين لمنح الوالدين حوافز لتقاسم فترة الإجازة الوالدية على نحو أكثر مساواة. ويحق اليوم للوالدين العاملين 49 أسبوعاً بأجر يمثل 80 في المائة من المرتب أو 59 أسبوعاً بأجر يمثل 100 في المائة من المرتب. وتخصص ثلاثة أسابيع للأم، ويجب أن تستخدم قبل الولادة. ويقسم الجزء الباقي من الإجازة الوالدية إلى ثلاثة أقسام: 10 أسابيع تخصص للأب، و10 أسابيع تخصص للأم، والفترة المتبقية يمكن تقسيمها بين الوالدين.

193- وفي النرويج اليوم، ستة من أصل عشرة طلاب هم نساء. وتجاوزت نسبة النساء الحاصلات على الدكتوراه بين الطلاب 50 في المائة للمرة الأولى في عام 2014، وكان التوازن بين الجنسين مستقراً خلال السنوات الثلاث الماضية. ومستحقات الرعاية الاجتماعية، مثل الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر، وساعات العمل المرنة، ومرافق رعاية الطفل المتطورة جيداً، جعلت من الأسهل الجمع بين الحياة الأسرية والعمل بأجر. ولا يزال معدل العمالة أعلى إلى حد ما لدى الرجال منه لدى النساء، ولكنه يتناقص بدرجة أكبر لدى الرجال منه لدى النساء (راجع الإحصاءات في الصفحة 23). وتعمل النساء بدوام جزئي أكثر من الرجال. و81 في المائة من الأمهات اللواتي لديهن أطفال تقل أعمارهم عن 16 سنة يعملن بأجر. ويعمل نحو 70 منهن بدوام كامل، بصرف النظر عن عمر الطفل. ويبلغ متوسط المرتب الشهري للمرأة، المعدل وفقاً لساعات العمل، 86.1 في المائة من مرتب الرجل (2016).

194- وفي عام 2003، كانت النرويج أول بلد في العالم يشترط تمثيلاً جنسانياً متوازناً في مجالس إدارة الشركات المحدودة العامة. وهذا يعني أنه يتعين أن تتضمن مجالس إدارة هذه الشركات نسبة 40 في المائة كحد أدنى من كل نوع من الجنسين. وبالإجمال، ارتفع تمثيل المرأة من 7 في المائة تقريباً في عام 2003 إلى 42 في المائة تقريباً في عام 2016.

195- ودخل التجنيد الإلزامي العام، أي تجنيد النساء أسوة بالرجال، حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2015، وأصبح يشمل النساء على قدم المساواة مع الرجال. وينطبق التجنيد الإلزامي على النساء المولودات في النرويج اعتباراً من عام 1997 فصاعداً. وبدأت أولى المجندات إلزامياً الخدمة العسكرية في صيف عام 2016.

(ج) المساواة في الحقوق للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

196- إن قانون المساواة ومناهضة التمييز يحظر التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني في جميع مجالات المجتمع.

197- وقد حدثت تطورات هامة فيما يتعلق بحقوق المثليين والمثليات في النرويج على مدى السنوات القليلة الماضية. فسُمح للأزواج من الجنس نفسه بأن يتزوجوا منذ عام 2009، وهم يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الآخرون في تبني الأطفال. ويحق للأزواج من المثليات أيضاً الحصول على علاج بالإخصاب الأنبوبي.

198- وفي تموز/يوليه 2016، دخل "قانون تغيير نوع الجنس القانوني" الجديد حيز النفاذ. ويمنح القانون جميع الأفراد الحق في تغيير الإشارة إلى جنسهم في السجلات العامة وجوازات السفر من خلال إجراء بسيط وشفاف. ويجوز للأشخاص الذين يبلغ عمرهم 16 سنة فما فوق أن يطلبوا تغيير إشارة جنسهم من خلال "إجراء إعلان ذاتي" بسيط. ويجوز للأطفال/الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و16 سنة أن يتبعوا إجراءً مماثلاً، بشرط الحصول على موافقة والديهم. وإذا وافق واحد فقط من الوالدين المضطلعين بمسؤولية والدية، يمكن الموافقة مع ذلك على الطلب إذا كان يعتبر أنه يحقق المصلحة الفضلى للطفل. ويجوز للوالدين تقديم طلب لتبني أطفال يحملون صفات الجنسين وتبلغ أعمارهم ست سنوات أو أقل. وخلال الأشهر الستة الأولى التي أعقبت بدأ سريان القانون، تقدم زهاء 500 شخص بطلب لتغيير نوع جنسهم القانوني.

199- خطة العمل الثانية للنرويج بشأن المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، السلامة، والتنوع، والانفتاح. أطلقت *خطة عمل الحكومة النرويجية لمناهضة التمييز القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنسي للفترة 2017-2020*(**[[18]](#footnote-18)**) في عام 2016. وتستند الخطة إلى بحوث محدثة وإسهامات من المجتمع المدني وتتضمن ثلاثة مجالات تركيز هي: البيئات الاجتماعية والأماكن العامة الآمنة، والحصول على الخدمات العامة على قدم المساواة مع الآخرين، وتحسين نوعية الحياة للجماعات الضعيفة. والخطة الراهنة هي أول خطة تتضمن تدابير تتعلق بالأشخاص الذين يحملون صفات الجنسين. وهي تشتمل على أكثر من 40 تدبيراً محدداً تشمل معظم القطاعات الحكومية. وهناك تسع وزارات مسؤولة عن تنفيذ الخطة. وإضافة إلى لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات والمعنية بالسياسات الخاصة بالمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، أنشأت مديرية شؤون الطفل والشباب وشؤون الأسرة (Bufdir) فريق تنسيق يضم أعضاء من مديريات ذات صلة أخرى. وهذا الفريق مسؤول عن ضمان المتابعة المنهجية لخطة العمل، وسيشكل أيضاً منبراً لتقاسم الأفكار والخبرات في مختلف القطاعات. وسيتم أيضاً إنشاء منتدى استشاري للجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومنتدى بحوث. وستتولى مديرية شؤون الطفل والشباب وشؤون الأسرة تنسيق ودعم التنفيذ العملاني لخطة العمل والتدابير الواردة فيها، وستقدم أيضاً تقريراً مرحلياً سنوياً إلى الوزارة. وخطة العمل متاحة باللغة الإنكليزية.

(د) المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة

200- إن قانون المساواة ومناهضة التمييز يحظر التمييز على أساس الإعاقة في جميع مجالات المجتمع ويتضمن أحكاماً بشأن التصميم العام وتوفير وسائل الراحة للفرد.

201- وأضفي على لغة الإشارة النرويجية مركز رسمي من خلال قوانين مختلفة. وتعتبر الأحكام الواردة في قانون التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الأدنى أساسية لتعلّم لغة الإشارة النرويجية. ويتضمن قانون التأمين الوطني أحكاماً بشأن الحق في الترجمة الفورية إلى لغة الإشارة في الحياة اليومية، وذلك بصورة مجانية. ويمنح قانون الإدارة العامة الأشخاص المصابين بإعاقة سمعية الحق في أن تتاح لهم ترجمة إلى لغة الإشارة عندما يتعاملون مع الأجهزة الحكومية.

202- ويواجه العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة عقبات في حياتهم اليومية بسبب نقص إمكانية الوصول إلى البيئات المادية المحيطة بهم. وتكتسي إمكانية الوصول أهمية حاسمة في ضمان المشاركة الكاملة في المجتمع. ويتسم التصميم العام، بالتالي، ببالغ الأهمية للأشخاص ذوي الإعاقة. والمجالات ذات الأولوية في خطة عمل الحكومة بشأن التصميم العام للفترة 2015-2019(**[[19]](#footnote-19)**) هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الرفاه.

(ه) المساواة في الحقوق للأقليات العرقية والدينية

203- إن قانون المساواة ومناهضة التمييز يحظر التمييز على أساس الانتماء الإثني والدين والمعتقد في جميع مجالات المجتمع.

204- وتظهر الدراسات أن الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الإثنية يتعرضون بشكل خاص للتمييز. فالكثير من الشكاوى التي يتناولها أمين المظالم المعني بالمساواة ومناهضة التمييز لها صلة بالتمييز الإثني فيما يتصل بالحياة العملية وبالسلع وبالخدمات. وتشكل جريمة الكراهية التي تستهدف جماعات الأقليات تحدياً آخر. وعلى الرغم من أن الشرطة تتلقى عدداً ضئيلاً من التقارير المتعلقة بجريمة الكراهية، فثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير.

205- وتشكل خطة العمل لمناهضة معاداة السامية للفترة 2016-2020(**[[20]](#footnote-20)**) جزءاً من جهود الحكومة لمكافحة التمييز والعنصرية وخطاب الكراهية.

206- وحرية الدين مكرسة في الدستور منذ عام 1964. وينص الدستور أيضاً على وجوب أن تدعم الدولة جميع الطوائف ذات التوجهات الحياتية والطوائف الدينية على قدم المساواة. وتتمتع الطوائف الدينية والطوائف ذات التوجهات الحياتية التي لا تنتمي إلى كنيسة النرويج بحق قانوني في المطالبة بمنحة مالية سنوية لكل عضو من أعضاء الطائفة من كل من الدولة والبلديات. ويعادل المبلغ تقريباً المبلغ المخصص في الميزانية لكنيسة النرويج لكل عضو من أعضاء الكنيسة. وطالب نحو 780 طائفة دينية وطائفة ذات توجهات حياتية بمنح مالية بموجب هذا النظام في عام 2016.

(و) المهاجرون الوافدون، بمن فيهم ملتمسو اللجوء واللاجئون

207- وفقاً لقانون الهجرة، يجب أن يوفر للمواطن الأجنبي الذي يتقدم بطلب للحصول على حماية في النرويج (ملتمس اللجوء) السكن ريثما تتوصل سلطات الهجرة إلى قرار بشأنه.

208- ويستند الكتاب الأبيض *من مركز الاستقبال إلى سوق العمل - سياسة إدماج فعالة* الصادر عن الحكومة في أيار/مايو 2016 إلى حالة الهجرة في أوروبا والنرويج في عامي 2015 و2016. وهو يبين الطريقة التي ينبغي أن تنظّم بها سياسات وتدابير الإدماج لتمكين المهاجرين الوافدين حديثاً بدافع اللجوء من الدخول إلى سوق العمل أو بدء التعليم دون تأخير ومن اكتساب ارتباط ثابت بسوق العمل. ويشدد الكتاب الأبيض على أن الوقت الذي يصرف في مركز الاستقبال يجب أن يكون منتجاً. ويجب تأمين الإقامة في إحدى البلديات في أقرب وقت ممكن بعد منح ترخيص الإقامة. ويجب استغلال المهارات والكفاءات المكتسبة. وتتمثل سياسة الإدماج الفعالة في الإعداد لمجتمع يخلو من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة. وليس في وسع المجتمع أو الفرد أن يتحمل مرور سنوات عديدة قبل أن يتمكن المهاجر الوافد حديثاً من التأهل للانضمام إلى القوة العاملة. ويجب أن يجري التدريب بقدر أكبر بكثير مما قبل في مكان العمل وبالتشاور مع مجتمع رجال الأعمال المحلي، لضمان حصول سوق العمل على النوع الصحيح من المهارات.

209- ويوفر *لملتمسي اللجوء* المقيمين في أحد مراكز الاستقبال تدريب على اللغة النرويجية تقدمه البلديات مجاناً. وخفض عدد ساعات التدريب، اعتباراً من عام 2016، من 250 إلى 175 ساعة. وشارك في هذا التدريب 51 في المائة من ال‍ 300 19 شخص الذين كانوا يقيمون في أحد مراكز الاستقبال في الفترة ما بين 1/7/15 و30/6/2016. وفي عام 2017، خصصت الحكومة 23 مليون كرونة لدورة دراسية جديدة في الثقافة والقيم النرويجية لملتمسي اللجوء. والهدف من ذلك هو توفير أنشطة ذات معنى للتصدي للسلبية ولضمان حصول الأشخاص الذين يعيشون في النرويج على معارف أساسية عن مجتمعنا، على السواء. وإضافة إلى المعلومات عن الحياة اليومية، تتضمن الدورة الدراسية معلومات عن هياكل الأسرة، والمساواة، والصحة، والأطفال وتربيتهم، والديمقراطية، ومنع العنف المنزلي والتشدد. ويتمتع ملتمسو اللجوء بنفس الحق في الرعاية الصحية الذي يتمتع به المواطنون النرويجيون.

210- وإذا رفض طلب الحصول على الحماية، يوفر للمواطن الأجنبي السكن ريثما يخرج من النرويج. ولا يحق *لملتمسي اللجوء الذين رفض طلبهم* سوى الحصول على الرعاية الصحية الطارئة، باستثناء طالبات اللجوء الحوامل اللواتي يحق لهن الحصول على نفس الدعم الطبي الذي تحصل عليه النساء الحوامل الأخريات. وتوفر دائماً لملتمسي اللجوء الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة الرعاية الصحية على نفس الأساس المتبع تجاه الأطفال النرويجيين.

211- ووضعت الحكومة *"برنامج التعريف*، و*برنامج التدريب على اللغة النرويجية* و*الدراسات الاجتماعية*، وبرنامج *فرص العمل"* لزيادة فرص المهاجرين في إيجاد عمل والمشاركة في المجتمع. وينظم قانون التعريف البرنامجين الأولين.

212- والهدف من *برنامج التعريف* هو تزويد كل مشارك بالمهارات الأساسية في اللغة النرويجية وببعض الأفكار الثاقبة عن المجتمع النرويجي، فضلاً عن إعداده للعمل أو لمتابعة تعليمه في النرويج. وينطبق الحق في المشاركة في هذا البرنامج، والالتزام بهذه المشاركة، على اللاجئين وأفراد أسرهم، إضافة إلى الأشخاص الذين منحوا إقامة لأسباب إنسانية وأفراد أسرهم. ولا تنطبق الحقوق والالتزامات إلا على الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و55 سنة والذين يحتاجون إلى اكتساب مؤهلات أساسية من أجل إيجاد عمل أو تحصيل المزيد من التعليم.

213- وبرنامج التعريف هو برنامج مصمم على أساس دوام كامل ومكيف فردياً يهدف إلى اكتساب المؤهلات الأساسية. ويحق للمشاركين في البرنامج الحصول على إعانة تعريف. وتبلغ الإعانة ضعف المبلغ الأساسي السنوي للبرنامج الوطني للتأمين (000 20 يورو في عام 2016). ويتلقى المشاركون الذين يقل عمرهم عن 25 سنة ثلثي الإعانة.

214- وشارك في البرنامج 000 24 شخص خلال عام 2016، مقارنة ب‍ 900 17 في عام 2015. وكان 44 في المائة من المشاركين من النساء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، كان 58 في المائة من المشاركين الذين أنهوا البرنامج في عام 2014 قد وجدوا عملاً أو شاركوا في التعليم. ووجدت نسبة أكبر من الرجال عملاً أو التحقت بالتعليم.

215- ويتمثل هدف برنامج *التدريب على اللغة النرويجية والدراسات الاجتماعية* في وجوب أن يتقن المهاجر البالغ اللغة النرويجية إلى حد كاف يمكنه من إيجاد عمل والمشاركة في المجتمع. والبلديات مسؤولة عن تدريس اللغة النرويجية والدراسات الاجتماعية. ويتألف البرنامج من 600 ساعة تعليم، منها 50 ساعة للدراسات الاجتماعية بلغة يفهمها المشارك. ويمكن أن يتلقى المهاجرون الذين يحتاجون إلى المزيد من التدريب عدداً من الساعات الإضافية يصل إلى 400 2 ساعة، تبعاً للاحتياجات الفردية. وفي عام 2015، شارك 100 37 شخص في التدريب، مقارنة ب‍ 250 36 في عام 2014. وكان 53 في المائة من المشاركين من النساء(**[[21]](#footnote-21)**).

216- والحق في المشاركة في برنامج التدريب على اللغة النرويجية والدراسات الاجتماعية المجاني، والالتزام بهذه المشاركة، ينطبقان على المواطنين الأجانب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و67 سنة والذين منحوا ترخيص إقامة بموجب قانون الهجرة الذي يشكل الأساس لمنح ترخيص إقامة دائمة او لتوفير حماية جماعية في حالات وفاد أعداد كبيرة من اللاجئين. ولا ينطبق الحق في المشاركة على المواطنين الأجانب الذين لديهم ترخيص إقامة للعمل أو لمزاولة عمل لحسابهم الخاص وعلى أفراد أسرهم. ومن واجب هؤلاء أن يشاركوا في برنامج التدريب على اللغة النرويجية والدراسات الاجتماعية لعدد من الساعات يصل مجموعها إلى 300 ساعة، ويجوز للسلطة المحلية فرض رسم على هذه المشاركة.

217- ويعتبر إتمام التدريب على اللغة أو إثبات مهارات لغوية موازية شرطاً للحصول على ترخيص إقامة دائمة أو على المواطنية النرويجية. والمهاجرون الذين لديهم ترخيص عمل/إقامة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة غير ملزمين بالالتحاق بدورة لغة. ومنذ عام 2014، يُلزم المشاركون في برنامج *التدريب على اللغة النرويجية والدراسات الاجتماعية* إجراء اختبار في الدراسات الاجتماعية بلغة يفهمونها بعد إتمام خمسين ساعة من التدريب في الدراسات الاجتماعية. والاختبار متاح ب‍ 27 لغة، إضافة إلى اثنتين من اللغات النرويجية المكتوبة الرسمية. وفي عام 2015، خضع لهذا الاختبار 820 6 مرشحاً، ونجح فيه 78 في المائة من المرشحين.

218- والهدف من *برنامج فرص العمل* هو زيادة معدل العمالة في أوساط المهاجرين الذين يحتاجون إلى مهارات أساسية والذين ليسوا مشمولين ببرامج أخرى أو الذين يحتاجون إلى تعليم فردي. ويقسم البرنامج، منذ عام 2017، إلى ثلاثة مخططات مختلفة لها ثلاث مجموعات مستهدفة مختلفة. والمخطط الأول (الجزء ألف) مخصص للنساء الموجودات خارج سوق العمل اللواتي لا يتلقين مستحقات عامة تكميلية، ولا يخضعن لأي شكل من أشكال التدريب على اللغة أو على سوق العمل. والمخطط الثاني (الجزء باء) يقدم إعانات لأصحاب المدارس الذين يوفرون تعليماً ابتدائياً وثانوياً إضافياً للشباب. أما المخطط الثالث (الجزء جيم) فإنه يتيح للبلديات فرصة محاولة إضافة سنة رابعة إلى برنامج التعريف لصالح أولئك الذين يحتاجون إلى ذلك. وفي عام 2016، تلقت 40 بلدية اعتمادات مالية خاصة بمشاريع عددها 53 مشروعاً. وبلغ عدد المشاركين في هذه المشاريع جميعها 777 1 مشاركاً. ومن بين المشاركين ال‍ 780 الذين أنهوا البرنامج في عام 2016، وجدت نسبة 68 في المائة منهم عملاً أو شاركت في التعليم بحلول نهاية البرنامج. وعلى سبيل المقارنة، بلغت نسبة المشاركين 64 في المائة في عام 2015.

219- ويجوز منح *الدعم المالي المخصص للطلاب* للمهاجرين والمواطنين الأجانب الذين يستوفون معايير معينة تحدد صلاتهم بالنرويج. وكقاعدة عامة، فإن المهاجرين مؤهلون للحصول على الدعم المخصص للطلاب إذا كانت لديهم إقامة قانونية في النرويج وإذا كانت الدراسات لا تشكل الأساس القانوني للحصول على الإقامة. وعلى سبيل المثال، يحق للمهاجرين الذين منحوا الحماية (اللجوء) أو منحوا تصريح إقامة فيما يتصل بلم شمل الأسرة مع مواطن نرويجي أو أجنبي أن يحصلوا على الدعم المخصص للطلاب على قدم المساواة مع المواطنين النرويجيين. ويحق أيضاً لمواطني بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الذين لديهم إقامة دائمة في النرويج و/أو لديهم صفة عامل أو أحد أفراد عائلة عامل في النرويج الحصول على هذا الدعم. ويحصل المواطنون الأجانب الذين يستوفون معايير الأهلية على دعم للإعالة والسفر والدراسة، شأنهم في ذلك شأن الطلاب النرويجيين. ويتضمن الدعم النرويجي المخصص للطلاب برامج منح إضافية لنفقات الأطفال والمرض. وهناك أيضاً برنامج منح خاص لتلاميذ التعليم الثانوي الأعلى الذين منحوا الحماية (اللجوء) في النرويج.

220- ووضع بعض *العمال المهاجرين* ضعيف في سوق العمل. وتشدد النرويج تشديداً كبيراً على ضمان تمتعهم بنفس الأجر وشروط العمل التي يتمتع بها العمال النرويجيون. وقد نفذت استراتيجية لمكافحة الجريمة المتصلة بالعمل، تتضمن عدداً من التدابير لمنع الإغراق الاجتماعي وضمان حصول العمال المهاجرين على أجر يتفق مع المعايير النرويجية.

221- وتتألف السياسة العامة لسوق العمل في النرويج من ثلاثة برامج رئيسية لسوق العمل - التدريب المهني، وممارسة العمل، والإعانات المتعلقة بالأجور. ويحدد تقييم قدرة الفرد على العمل ما إذا كان يمكنه الحصول على فرصة للمشاركة في أحد برامج سوق العمل.

222- ويمثل استحقاق البطالة المقدم للشخص العاطل عن العمل تعويضاً جزئياً عن خسارة الدخل، والغرض منه هو توفير حافز للعثور على وظيفة جديدة. ومن حيث المبدأ، يتمتع المهاجرون العمال بذات الحق في استحقاق البطالة الذي يتمتع به غيرهم. غير أن مدة تصريح إقامتهم ستحدد الفترة التي يجوز لهم في أثناءها الحصول على هذا الاستحقاق. ويجوز لمواطني المنطقة الاقتصادية الأوروبية الذين اكتسبوا بعض الصلات بالحياة العملية في النرويج عن طريق العمل فيها لفترة معينة قاموا خلالها بدفع اشتراكات التأمين الاجتماعي أن يطالبوا بالحصول على استحقاق البطالة النرويجي استناداً إلى حقوق استحقاقات البطالة التي يتقاضونها في بلد آخر من بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

دال- التدابير العامة المعتمدة للحد من التباينات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية

223- يتميز نموذج الرفاه في بلدان الشمال بإعادة توزيع واسعة نسبياً للثروة من خلال نظام ضريبة الدخل، ونُظم الرعاية الاجتماعية الشاملة، ونظام التعليم الشامل الممول من الحكومة، والسياسة الفعالة الخاصة بسوق العمل، وسوق العمل المرنة. وقد أدى نموذج الرفاه إلى الحد من الفقر واللامساواة وإلى توزيع الدخل على نحو أكثر إنصافاً في النرويج منه في الكثير من البلدان الأخرى. وتواصل النرويج البناء على هذا النموذج، وتقوم بإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية ومواصلة تطويره، بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين.

(أ) التعليم والتدريب

224- يرسي نظام التعليم أسيس التلاحم الاجتماعي والنمو الاقتصادي ويكتسي أهمية بالغة في إقامة مجتمع ديمقراطي وموحد. وتكافؤ الفرص وعدم التمييز مبدآن وهدفان أساسيان لتعزيز الحصول على التعليم والحضور المستمر والتعلّم. ويهدف نظام التعليم إلى إتاحة فرص متساوية *لجميع* الأفراد وتلبية احتياجاتهم من التعلّم الأمثل، مما يساعد على الحد من الفوارق الاجتماعية.

225- وهناك عدة تدابير تستهدف فئات محددة من المجموعات والأفراد الضعفاء أو المحرومين. وتلبى احتياجات الأطفال والشباب من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية الأدنى والأعلى وبعض المدارس المتخصصة.

226- وقد نفذت النرويج على الدوام عدة تدابير لضمان حصول الجميع على التعليم العالي. وتشمل هذه التدابير نظاماً شاملاً للدعم المالي المخصص للطلاب، وبرامج مدعومة خاصة بإسكان الطلاب، وعدة استحقاقات رعاية اجتماعية أخرى. ويقدم التعليم العالي العام أيضاً دون تقاضي رسوم دراسية. ويصنف جميع طالبي الالتحاق بالتعليم العالي المؤهلين وفقاً للنتائج التي حصلوا عليها في التعليم الثانوي الأعلى و/أو التدريب. ويمكن أيضاً قبول الطالب يناء على تقييم للتعلّم السابق.

227- وعلى الرغم من أن معدل معرفة القراءة والكتابة في النرويج يقرب من مائة في المائة، فقد أظهرت اختبارات معرفة القراءة والكتابة أن نسبة صغيرة من السكان البالغين تفتقر إلى الكفاءات الأساسية في القراءة والكتابة. وبغية تلبية احتياجات هذه المجموعة غير المتجانسة، قام النظام المدرسي الرسمي بتنفيذ تدابير بالتعاون مع منظمات أرباب العمل والرابطات الدراسية للبالغين. ويتمتع البالغون في النرويج بحق قانوني في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الأدنى. وللبالغين الذين تزيد أعمارهم عن 25 سنة الحق في التعليم الثانوي الأعلى والتدريب. وقد أنشأت النرويج إطار تأهيل وطنياً للتعلم مدى الحياة، يقوم على المؤهلات الرسمية، بما في ذلك نظام مصادقة على الكفاءة غير الرسمية.

(ب) العمالة

228- على الرغم من ضعف الاقتصاد في النرويج، فإن البلد لا يزال يهدف إلى تحقيق مستوى عال من العمالة وخفض معدل البطالة وتوفير سوق عمل شامل للجميع يكون فيه مكان لكل إنسان قادر على العمل وراغب فيه. والأهداف الرئيسية لسياسة سوق العمل هي، بالتالي، تسهيل المشاركة الواسعة في العمالة والاستخدام الناجع للقوى العاملة المتاحة من خلال ضمان سوق عمل تعمل بصورة جيدة وأماكن عمل حاضنة للجميع وحسنة التنظيم. وتهدف سوق العمل الواسعة وتدابير إعادة التأهيل إلى المساهمة في رفع معدل العمالة وخفض معدل البطالة ومكافحة الإقصاء بمساعدة الناس الذين لديهم مشاكل تتصل بسوق العمل على إيجاد الوظيفة المناسبة والاحتفاظ بها.

229- والإدارة النرويجية للعمالة والرعاية الاجتماعية مسؤولة عن تنفيذ السياسة الخاصة بسوق العمل. وتسهل الإدارة الجهود الهادفة إلى مواءمة الباحثين عن وظائف مع الوظائف الشاغرة وضمان المساعدة والأمن الشاملين للأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة موجهة نحو العمل لأجل إيجاد عمل والاحتفاظ به.

(ج) نظام التأمين الوطني

230- نظام التأمين الوطني النرويجي هو نظام شامل يغطي الفروع التقليدية التسعة للضمان الاجتماعي المبينة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102. وكقاعدة عامة، إن العضوية إلزامية لجميع الأشخاص الذين يعيشون أو يعملون في النرويج، بصرف النظر عن جنسيتهم أو انتمائهم الإثني أو مكان إقامتهم أو نوع جنسهم أو عمرهم، إلخ.

231- ونُظم التأمين الاجتماعي، بالتعريف، تستهدف الجماعات الضعيفة لأنها مصممة جميعها لتحسين الأوضاع المعيشية للأشخاص الذين يعيشون ظرفاً أو أكثر من الظروف المحددة التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى ضائقة اقتصادية، مثل كبر السن، والمرض، والإعاقة، والبطالة، و/أو الأمومة.

232- ويقدم منشور سنوي عنوانه "نظام التأمين الاجتماعي النرويجي" عرضاً شاملاً للنظام، وهو متاح على الموقع الشبكي للحكومة. ويشار أيضاً إلى أحدث تقارير النرويج عن تنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 102 و128 و130.

(د) الخدمات الاجتماعية

233- يضطلع قطاع الحكم المحلي بمسؤولية تقديم خدمات تضمن لجميع السكان في مكان إقامة كل منهم التمتع بأوضاع معيشية جيدة. والبلدية مسؤولة عن تقديم الخدمات وفقاً لقانون الخدمات الاجتماعية. ويحق للأشخاص غير القادرين على إعالة أنفسهم بواسطة العمل أو ممارسة الحقوق المالية أن يحصلوا على دعم مالي، الغرض منه جعل الشخص قادراً على إعالة نفسه.

(ه) تدابير أخرى لتعزيز الاندماج الاجتماعي والحد من الفقر

234- وضعت النرويج أيضاً استراتيجيات وخطط عمل في عدة مجالات أخرى ترمي إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي والحد من الفقر، منها *الإسكان من أجل الرفاه - الاستراتيجية الوطنية لخدمات الإسكان والدعم 2014-2020، ورعاية الأطفال الذين يعيشون في حالة من الفقر - استراتيجية شاملة لعدة قطاعات لمنع انتقال الفقر بين الأجيال 2015-2017*.

235- وقد عززت الحكومة التعاون والاتصال مع منظمات ورابطات المستفيدين وغيرها من المنظمات والرابطات في القطاع التطوعي. وتمثل هذه المنظمات شركاء مهمين في التعاون مع الحكومة المركزية والحكومات المحلية على السواء. وهناك لجنة اتصال لتعزيز الحوار بين الحكومة وممثلين معينين ذاتياً عن الأشخاص المحرومين اجتماعياً ومالياً.

(و) تدابير للحد من التباينات الجغرافية

236- يتمثل هدف السياسة الإقليمية والريفية للحكومة في تأمين التوازن الإقليمي من خلال القدرة على النمو، والمساواة في الأوضاع المعيشية، وتحقيق الاستدامة في مختلف مناطق البلد. وتكتسي البنية التحتية المتطورة للغاية أهمية بالغة للتطور الإيجابي في بلد مثل النرويج، المتسم بقلة سكانه وطول المسافات بين أطرافه.

237- ومع أن التوازن الإقليمي جيد نسبياً في النرويج، تواجه بعض البلديات والمناطق تحديات ديموغرافية محددة. وتركز الحكومة في هذه المناطق على تنمية المجتمعات المحلية التي تتوفر لديها إمكانات نمو. ويتأتى ذلك بالتركيز على تنمية الأعمال التجارية في المناطق الريفية، وتعزيز المهارات الإنمائية في أقل المناطق سكاناً. ويقتضي نجاح السياسة الإقليمية اتخاذ تدابير سياساتية بشأن عوامل شتى، مثل البنية التحتية، والضرائب، والخدمات الصحية، ومعدلات دخل البلديات، والتعليم والابتكار، من أجل خلق المزيد من الوظائف وتحسين الخدمات العامة والخاصة. والمورد الأساسي لأي اقتصاد عصري هو قدرة العنصر البشري على الإبداع والتجديد، ولا سيما قدرته على التعامل مع التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية عن طريق الابتكار.

238- ويواجه شمال النرويج تحديات خاصة بسبب قلة السكان، وبعد المسافات بين المستوطنات، وصغر حجم أسواق العمل. وقد أطلقت الحكومة في عام 2017 استراتيجية جديدة لمناطق الشمال الأقصى تركز على التعاون الدولي، والتنمية الاقتصادية، والكفاءة، والبنية التحتية، والبيئة، والأمن.

1. \* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي. [↑](#footnote-ref-1)
2. () ترجمة إنكليزية غير رسمية. [↑](#footnote-ref-2)
3. () متوسط معدل سعر الصرف في عام 2016. [↑](#footnote-ref-3)
4. () يستند القياس إلى ما يسمى ب‍ "سلم تكافؤ الاتحاد الأوروبي". وسلم التكافؤ هو طريقة لتقسيم دخل الأسرة المعيشية على الأفراد الذين يعيشون في الأسرة المعيشية (بمن فيهم الأطفال) وفي الوقت نفسه، أخذ وفورات الحجم في الحسبان في الأسر المعيشية المتعددة الأفراد. ويتم ذلك بزيادة الدخول الفردية في الأسر المعيشية التي يوجد فيها عدة أفراد. وهناك سلالم مختلفة مستخدمة في أنحاء العالم، إلا أن أكثرها شيوعاً هي تلك المستخدمة في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. [↑](#footnote-ref-4)
5. () صُفّرت المقادير السلبية. [↑](#footnote-ref-5)
6. () صُفّرت المقادير السلبية. [↑](#footnote-ref-6)
7. () يُستبعد الأشخاص الموجودون في الأسر المعيشية للطلاب. [↑](#footnote-ref-7)
8. () لم يدرج الأشخاص الذين لا يعرف نوع تعليمهم أو الذين لم يحصلوا على تعليم. [↑](#footnote-ref-8)
9. () الطلبة الذين التحقوا بالتعليم العالي للمرة الأولى من 1 تشرين الأول/أكتوبر من العام إلى 30 أيلول/سبتمبر من العام التالي (مثلاً: 2007 يشير إلى 1/10/2006-30/9/2007). [↑](#footnote-ref-9)
10. () يشمل الأشخاص العاطلين عن العمل المسجلين لدى الدائرة النرويجية للعمل والرعاية الاجتماعية. ومعدل البطالة المسجل أدنى في العادة من معدل البطالة المستمد من الدراسة الاستقصائية عن القوة العاملة. ويعود ذلك جزئياً إلى أن الأشخاص الذين يقولون في الدراسة الاستقصائية أنهم عاطلون عن العمل لم يتسجلوا بالضرورة لدى الإدارة النرويجية للعمل والرعاية الاجتماعية. [↑](#footnote-ref-10)
11. () المرجع HR-2016-2554-P. [↑](#footnote-ref-11)
12. () انظر الفرع دال أعلاه. [↑](#footnote-ref-12)
13. () انظر الفقرات 126-130 أدناه. [↑](#footnote-ref-13)
14. () <http://www.regjeringen.no/en/doc/Laws/Acts/the-child-welfare-act.html?id=448398>. [↑](#footnote-ref-14)
15. () [www.lovdata.no](http://www.lovdata.no). [↑](#footnote-ref-15)
16. () <https://www.regjeringen.no/no/tema/likestilling-og-inkludering/likestilling-og-inkludering/konvensjoner/id2510574/>. [↑](#footnote-ref-16)
17. () متاحة على الموقع التالي: <https://www.regjeringen.no/en/dokumenter/the-governments-strategy-against-hate-speech-20162020/id2520975/>. [↑](#footnote-ref-17)
18. () متاحة على الموقع: <https://www.regjeringen.no/contentassets/6e1a2af163274201978270d48bf4dfbe/safety-diversity-opennes.pdf>. [↑](#footnote-ref-18)
19. () متاحة على الموقع: <https://www.regjeringen.no/en/dokumenter/regjeringens-handlingsplan-for-universell-utforming/id2473299/>. [↑](#footnote-ref-19)
20. () متاحة على الموقع: <https://www.regjeringen.no/contentassets/dd258c081e6048e2ad0cac9617abf778/action-plan-against-antisemitism.pdf>. [↑](#footnote-ref-20)
21. () المصدر: إحصاءات النرويج. [↑](#footnote-ref-21)